المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية
قسم التربية البدنية

معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب
محمد عوضة أحمد الغامدي

إشراف الأستاذ الدكتور
وجيه أحمد شمندي عبد الرحمن

دراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية البدنية

تخصص (إدارة رياضية)

الفصل الدراسي الثاني ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣ م

بيانات الطالب

Name							**الاسم**
University ID							**الرقم الجامعي**
College	**Faculty of Education**						**الكلية** التربية
Department	**Physical Education**						**القسم** التربية البدنية
Academic Degree	**Master**	**year**	١٤٣٤	١٤٣٤هـ	**السنة**	ماجستير	**الدرجة العلمية**
E-mail							**البريد الالكتروني**

بيانات الأطروحة (الرسالة) العلمية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة العلمية، والتي تمت مناقشتها بتاريخ / / ١٤هـ، بقبول الأطروحة بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث تم عمل اللازم، فإن اللجنة توصي بإجازة الأطروحة في صياغتها النهائية المرفقة، كمتطلب تكميلي للدرجة العلمية المذكورة أعلاه. والله الموفق.

عنوان الأطروحة كاملاً	معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية

أعضاء اللجنة

المشرف على الرسالة	الاسم	**وجية أحمد شمندي عبد الرحمن**	التوقيع
المناقش الداخلي	الاسم		التوقيع
المناقش الخارجي	الاسم		التوقيع
مصادقة رئيس القسم	الاسم		التوقيع

إتاحة الأطروحة (الرسالة) العلمية

بناء على التنسيق المشترك بين عمادة الدراسات العليا و عمادة شؤون المكتبات، بإتاحة الرسالة العلمية للمكتبة الرقمية، فإن للطالب الحق في التأشير (✓) على أحد الخيارات التالية :

- ○ **لا أوافق** على إتاحة الرسالة كاملة في المكتبة الرقمية، وأعلم أن للمكتبة الحق في استخدام عملي أو إتاحته في إطار الاستخدام المشروع الذي يسمح به نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية.
- ○ **أوافق** على اتاحة الرسالة في المكتبة الرقمية، وتصوير الرسالة كاملة بدون مقابل.
- ○ **أوافق** على تصوير الرسالة كاملة بمقابل وفق شروط مكتبة الملك عبدالله الرقمية والتي سبق وأن أطلعت و وافقت عليها.

توقيع الطالب		التاريخ	

ملخص الدراسة:

العنوان: (معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية).

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال التعرف على: المعوقات (الإدارية، القانونية، الفنية، السياسية، التمويلية، التشجيعية، الوعي بالاستثمار) التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم تطبيق الدراسة على مجتمع الدراسة الأساسي وعدده (١٨) من المسئولين في قسم الاستثمار أو التسويق الرياضي في أهم أربع شركات تعد الرائدة في هذا المجال وسبق لها الاستثمار في الدوري السعودي لكرة القدم.

وبناء على هذه النتائج أوصى الباحث بعدد من التوصيات منها:

١. ضرورة التنسيق بين الجهات المختلفة لخدمة الاستثمار في الأندية الرياضية.
٢. توفير الخبرات الإدارية والمالية والمتخصصين العاملين بالأندية الرياضية ذوي الاهتمامات الاستثمارية.
٣. وضع قواعد أساسية تحدد كيفية التعامل واتخاذ القرارات في الأمور المشتركة.
٤. العمل على البدء الفعلي ووضع الخطوات الأولى لتهيئة الأندية الرياضية للخصخصة.
٥. استخدام الأندية للتكنولوجيا الحديثة المعاصرة في الاستثمار الرياضي.
٦. وضع سياسة استثمارية واضحة للرياضة في المملكة العربية السعودية.
٧. تسهيل الحصول على قروض الاستثمار الرياضي.
٨. العمل على تشجيع القطاع الخاص ليساهم بدور أساسي في التنمية الرياضية من خلال الاستثمار في الأندية الرياضية.
٩. زيادة وعي المستثمرين والمسئولين لأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية.
١٠. إجراء المزيد من الدراسات في مجال الاستثمار الرياضي.

المقترحات: إجراء دراسات مشابهه منها:

- واقع السياسة الاستثمارية في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.
- معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة.
- معوقات الخصخصة للأندية الرياضية في المملكة العربية السعودية.

Abstract

Study Title: (The obstacles of investing in Saudi Arabian clubs)

This research aimed to study the obstacles of investing in Saudi Arabian Clubs through identifying :the management, legal, technical, political , financial, supporting decisions, awareness obstacles facing investors in Saudi Arabian Clubs

To achieve the aims of this study ,the researcher used the descriptive methodology , the study was applied on basic r search sample which consisted of (١٨) individual from (٤) companies represents the workers of sports marketing division.

based on this results the researcher recommends the following:

١- the necessity of co-ordination between different departments to serve the investment in clubs.
٢- providing management and financial expertise and specialists working in clubs and interesting in investment.
٣- Establish basic rules to determine how to deal and making decisions in common matters.
٤- To start privatizing Saudi Arabian clubs .
٥- Using the modern technology by the clubs in the sports investment.
٦- Putting an investment policy for sport in Saudi Arabia.
٧- Facilitate sports investment loans.
٨- Working on official supporting to the private sector to contribute in a basic rule in sport development through investing in sports clubs.
٩- Increasing investors and officials awareness of the importance of investing in sports clubs.
١٠- Conducting more studies in the field of sports investments.

Suggestions :

١-the status of investments policies in Saudi Arabian clubs.
٢-the obstacles of investments in Saudi Arabian clubs from the perspective of the clubs presidents.
٣-the obstacles of privatization of Saudi Arabian clubs.

الإهداء

بكل حب وتقدير وعرفان أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من أكبر الأمل في قلبي وشحن الهمة في نفسي . إلى الشموع التي أنارت لي دروب حياتي فدفعتني قدماً للأمام . إلى الكوثر الفياض إلى نبع الحب والحنان، ورمز الطهر والأمان، إلى من غرس في نفسي حب العلم وشجعاني لبلوغ أعلى الدرجات، والديّ الحبيبين، اسأل الله لهما الفردوس الأعلى من الجنة .

إلى سندي وعضدي في هذه الحياة إخواني الأعزاء أدامهم الله لي وبارك فيهم ووفقهم لكل خير .

إلى شريكة حياتي ورفيقة دربي التي صبرت على انشغالي وسجلت موقفاً رائعاً للزوجة الصالحة الوفية فلها مني كل الدعاء والشكر والعرفان وأن يحفظها الله بحفظه من كل مكروه إنه سميع مجيب الدعاء .

إلى ضياء حياتي وثمرات فؤادي أبنائي الأعزاء حفظهم الله وأعانني على تربيتهم خير تربية .

إلى أولئك جميعاً أهدي هذا البحث، سائلاً الله تعالى أن يكون عملاً خالصاً لوجه الله . وعلماً نافعاً يمتد به عملي بعد الرحيل .

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل خلق الله وعلى آله وصحبه أجمعين .

أشكر الله تعالى أولاً وأخيراً ، وظاهراً وباطناً ، سراً وعلانيةً ، ثم أشكر بعد الله تعالى كل من كان سبباً في إتاحة هذه الفرصة للدراسة والبحث العلمي من المسئولين .

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى التي أتاحت لي فرصة إكمال هذه الدراسة في صرحها العلمي الكبير كما أسطر جزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور وجيه أحمد شمندي، المشرف على رسالتي الذي أحاطني برعايته إرشاداً وتوجيهاً وتشجيعاً مما كان له الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث، فله مني وافر الاحترام والتقدير .

كما أتقدم بأصدق عبارات الثناء والوفاء إلى عضوي لجنة المناقشة سعادة الدكتور يوسف عطية الثبيتي وسعادة الدكتور توفيق إدريس البكري، على تفضلهما بمناقشة دراستي هذه وما سيقدمانه من توجيهات وإرشادات تثري وتدخل النور المشرق على فصولها ومباحثها بإذن رب العزة والجلال . ثم أتوجه بالشكر لجميع من شارك في تحكيم الخطة لتخرج بحلة مضيئة ومشرقة مما يسر لي المضي قدماً في إعداد رسالتي بكل يسر وسهولة .

ويمتد الشكر لكل من أحاطني بدعائه وسؤاله، وقدم لي نصحاً، أو رأياً، أو توجيهاً، أو دعوة صادقة ممن لا يتسع المقام لذكرهم جميعًا، فلهم كل تقدير وشكر وامتنان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
■ ملخص الدراسة باللغة العربية	أ
■ ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ب
■ الإهداء	ج
■ الشكر والتقدير	د
■ قائمة المحتويات	هـ
■ قائمة الجداول	ز
■ قائمة الملاحق	ح
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
■ المقدمة	٢
■ مشكلة الدراسة	٣
■ أهمية الدراسة	٣
■ أهداف الدراسة	٤
■ تساؤلات الدراسة	٤
■ المصطلحات المستخدمة في الدراسة	٥
■ حدود الدراسة	٦
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
أولاً: الإطار النظري	٨
■ المقدمة	٩
■ علاقة الاقتصاد بالرياضة	٩
■ التمويل الرياضي	١٢
■ مفهوم الاستثمار	١٥
■ أساليب وطرق الاستثمار	١٥
■ أنواع الاستثمار	١٥
■ مجالات الاستثمار	١٧
■ أنواع الاستثمار في المؤسسات الرياضية	١٨

▪ الفرق بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص	٢٠
▪ تحديات تواجه الاستثمار الخاص	٢١
▪ أهداف نظام الاستثمار في الرياضة	٢٢
▪ العوامل المؤثرة على الاستثمار	٢٣
▪ معوقات وتحديات الاستثمار	٢٦
ثانياً: الدراسات السابقة	
▪ الدراسات العربية	٢٧
▪ الدراسات باللغة الانجليزية	٣٢
▪ مدى الاستفادة من الدراسات السابقة	٣٣
الفصل الثالث: إجراءات الدراسة	
▪ منهج ومجتمع الدراسة	٣٦
▪ الأدوات المستخدمة في الدراسة	٣٧
▪ خطوات تصميم الاستبيان	٣٧
▪ صدق الاستبيان	٣٧
▪ المعالجة الإحصائية	٤٠
الفصل الرابع: عرض ومناقشة النتائج	
▪ أولاً: عرض نتائج الدراسة	٤٢
▪ ثانياً: مناقشة نتائج الدراسة	٥٧
الفصل الخامس: أهم النتائج والتوصيات والمقترحات	
▪ اولاً: أهم النتائج	٦٢
▪ ثانياً: التوصيات	٦٤
▪ ثالثاً: المقترحات	٦٥

المراجـــع	
▪ المراجع باللغة العربية	٦٧
▪ المراجع باللغة الانجليزية	٧١

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	▪ توصيف مجتمع الدراسة	٣٦
٢	▪ عبارات الاستبيان الأول في صورته الأولية قبل وبعد الحذف والتعديل وصولاً للصورة النهائية طبقاً لآراء المحكمين	٣٨
٣	▪ الصدق بطريقة الاتساق الداخلي	٣٩
٤	▪ حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ	٤٠
٥	▪ التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات الإدارية	٤٣
٦	▪ التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات القانونية	٤٥
٧	▪ التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات الفنية	٤٧

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٨	▪ التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات السياسية	٤٩
٩	▪ التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات التمويلية	٥١
١٠	▪ التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات التشجيعية	٥٣
١١	▪ التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي	٥٥
١٢	▪ ملخص المجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لمحاور استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية	٥٧

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحقات	الصفحة
١	▪ قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة " الاستبيان "	٧٣
٢	▪ استطلاع رأي المحكمين في محاور الاستبيان	٧٥
٣	▪ استطلاع رأي المحكمين في محاور وعبارات الاستبيان	٧٨
٤	▪ الاستبيان في صورته النهائية	٨٧
٥	▪ لوائح وأنظمة الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية	٩٦
٦	▪ المكاتبات الإدارية لتطبيق الدراسة خارج كليات جامعة أم القرى	١٠٥

الفصل الأول

الإطار العام الدراسة

- مقدمة الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- حدود الدراسة

مقدمة الدراسة:

يلعب الاستثمار دوراً مهماً وحيوياً في تطور المنظمات والمجتمعات بل والبلدان أحد أهم العمليات الاقتصادية ذات الفوائد الكبيرة والمتعددة، وذات المردود الايجابي نحو بناء استراتيجية اقتصادية مستقبلية ترتكز عليها الأجيال. والاستثمار الرياضي يعد أقصر الطرق وصولاً إلى النجاحات الاقتصادية في المجتمعات كافة، وقد استثمرت المجتمعات الأوروبية القطاع الرياضي والاقتصادي على حد سواء عن طريق مختلف الاستثمارات الرياضية. (الشيخ، ٢٠١١م)

ويعد الاستثمار في المجال الرياضي بصفة عامة من أكثر الاستثمارات ربحية في الدول إذا تم استيعاب المعنى الحقيقي للاستثمار، وتعد الرياضة أرضاً خصبة لمختلف مجالات الاستثمار لما له من أهمية مزدوجة ومن فوائد وعائدات نحو التطور والرقي بخدمات المنظمات الرياضية والاستثمار أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية في المجال الرياضي وهو من أهم العوامل لإحداث تغير لبنية الاقتصاد الرياضي.(عبد الكريم ،٢٠٠٧م)

وتشير الدراسات الحديثة كدراسة الرشيد(٢٠١٠م) إلى أن أندية كرة القدم الرياضية بيئة ملائمة للاستثمار التجاري المؤسسي تسهل الرهان على نجاح الاستثمار في مشروع الخصخصة متى ما توفرت المحفزات التي تحتاجها الشركات، أجريت الدراسة على عدد من البنوك السعودية لقياس مدى قناعة تلك المؤسسات المالية بجدوى الاستثمار في أندية كرة القدم في البلاد في مجال الرعاية الإعلامية، وهي أحد مظاهر الخصخصة أو تحول الأندية التي تملكها الدولة إلى كيانات تجارية مستقلة، جزمت أغلب البنوك المشاركة في هذه الدراسة بأن الرعاية الرياضية طريقة جيدة ومناسبة لتنفيذ سياسة تسويقية ناجحة وهي أيضاً عنصر فعال لبناء وعي وإدراك بالعلامة التجارية. (الرشيد،٢٠١٠م)

الدراسة نفسها خلصت إلى وجود عدد من العوائق التي تمنع البنوك من الاستثمار في برامج الراعية الرياضية، لكنها في المقابل أشارت إلى إمكانية التغلب على هذه العوائق سواء من جهة المؤسسات التجارية أو الاتحاد السعودي لكرة القدم، لاسيما مع وجود عوائد إيجابية منتظرة للمؤسسة التجارية وللأندية الرياضية وتطورها. (الرشيد، ٢٠١٠م)

كما ذكرت دراسة العمادي بأن الاستثمار في الأندية القطرية مازال يواجه العديد من المعوقات التي تحول دون استفادة الأندية من عوائدها، حيث تتعدد هذه المعوقات بحكم حداثة التعامل مع مفاهيم الاستثمار في المجال الإداري في دولة قطر، وإيجاد الحلول المناسبة لها لتنطلق عجلة الاستثمار في الأندية القطرية. (العمادي، ٢٠١٠م)

مشكلة الدراسة:

إن التنمية الرياضية واستقطاب الشباب أصبح عبئاً اقتصادياً على المملكة العربية السعودية والأندية التي لا تستطيع تغطية النمو المستمر في الحركة الرياضية واتساع رقعة النشاط الرياضي نتيجة لزيادة النمو السكاني وهو ما يدفع للتفكير في حلول جذرية لمشكلات الرياضة السعودية بالإفادة من تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال وأوجدت حلولاً عملية لهذه المشكلات التمويلية وذلك من خلال التمويل والرعاية للأندية في المرحلة الانتقالية ثم بعد ذلك خصخصة بعض الأندية الرياضية الكبيرة في مرحلة لاحقة. (المالك ،٢٠٠٤م) ونظراً لما تعانيه الأندية الرياضية بالمملكة بشكل عام من قلة في توفر الدعم المادي سواء كان من أعضاء الشرف أو تأخر صرف الإعانات من الدولة هذا بالإضافة إلى انخفاضها سنة تلو الأخرى بات الأمر ملحاً أكثر من ذي قبل بالإسراع في البحث عن وجود مستثمرين لكل نادي، والبحث عن موارد متنوعة للتمويل بدل الاعتماد على الإعانات والتبرعات. ولقد بدأت على استحياء قلة من الشركات والمستثمرين في الاستثمار في الأندية بطريقة الدعاية والإعلان إلا أن الكثير مازال ممتنع عنه. ولذلك فقد تناول الباحث في هذه الدراسة أهم المعوقات التي واجهت المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية من خلال استطلاع رأي شركات كبرى سبق لها أن خاضت تجارب في مجال رعاية الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية وهي: شركة: (الاتصالات، موبايلي، زين، عبد اللطيف جميل).

أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التعرض للمجال الرياضي من الوجهة الاقتصادية ومعرفة ما يمكن أن تمثله الرياضة كمجال استثماري مثله مثل المجالات الأخرى، وما يمكن أن يمثله الاستثمار الخاص في الأندية الرياضية والفائدة التي تعود من ورائه، ومعرفة الأسباب الحقيقية التي تمنع رؤوس الأموال الخاصة من الاستثمار في الأندية رغم ما تتميز به الأندية من قوة جذب كبيرة للشركات، وتتلخص أهمية الدراسة في الآتي:

١- يتطلع الباحث إلى إفادة كافة الأندية الرياضية في المملكة العربية السعودية من خلال الخروج بنتائج نتعرف من خلالها على أهم المعوقات التي قد تواجه المهتمين بالاستثمار في الأندية الرياضية.

٢- نظراً للحاجة الضرورية لدراسة الاستثمار بالأندية الرياضية يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية جديدة لحقل المعرفة العلمية في المملكة العربية السعودية.

٣- ندرة البحوث التي تتناول مثل هذا الموضوع في حدود علم الباحث.

أهداف الدراسة:

التعرف على "معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية " وذلك من خلال:

١- المعوقات الإدارية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

٢- المعوقات القانونية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

٣- المعوقات الفنية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

٤- المعوقات السياسية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

٥- المعوقات التمويلية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

٦- معوقات القرارات التشجيعية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

٧- معوقات الوعي بالاستثمار التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة:

١- ما هي المعوقات الإدارية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟

٢- ما هي المعوقات القانونية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟

٣- ما هي المعوقات الفنية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟

٤- ما هي المعوقات السياسية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟

٥- ما هي المعوقات التمويلية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟

٦- ما هي معوقات القرارات التشجيعية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربيةالسعودية؟

٧- ما هي معوقات الوعي بالاســـتثمار التي تواجه المســـتثمرين في الأندية الرياضـــية بالمملكة العربية السعودية؟

المصطلحات المستخدمة في الدراسة:

- **الاستثمار:**

ـ المعنى اللفظي: مشتق من الثمر أي حمل الشجر والثمر هو المال والولد والثمر هو الذهب والفضة والمال المثمر. (وهو عمل هدفه زيادة رأس مال الفرد أو زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله أو استغلاله بهدف زيادته). (الشافعي،٢٠٠٦م)

- **المعوقات:**

يعرفها الرازي بأنها: (عاقه عن كذا حبسه عنه وصرفه). (الرازي ،٢٠٠٦م، ص٤٠٦)

- **الاستثمار الرياضي:**

هو (محاولة زيادة رأس المال عن طريق استخدامه في نوعية نشاط تدر دخلاً في المجال الرياضي). (عبد السلام ،٢٠١١م، ص٨)

- **النادي الرياضي:**

هو (مؤسسة تربوية رياضية ثقافية اجتماعية ذات شخصية اعتبارية ترعاها الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وتهدف إلى المساهمة في إعداد المواطن الصالح من خلال النشاطات والبرامج المناسبة بما يتلاءم مع العقيدة الإسلامية والأهداف العامة للدولة. (رعاية الشباب ،١٩٩٦م، ص١٨)

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

- **النادي الخاص:**

هو (هيئة لها شخصية اعتبارية مستقلة ويعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع الخاص، ويتكون من عدد من الإداريين والعاملين الذين لا يستهدفون الكسب المادي).

- **النادي الاستثماري:**

هو (هيئة لها شخصية اعتبارية مستقلة ويعتبر من الهيئات الاستثمارية الخاصة ذات النفع الاستثماري ويتكون من عدد من الإداريين والعاملين والزوار الذين يستهدفون الكسب المادي).

- **الاستثمار:**

هو (زيادة رأس المال للشركة من خلال الرعاية في الأندية الرياضية).

- **المعوقات الإدارية:**

(كل العقبات التي تواجه الإجراءات التي تقوم بها الشركة من أجل استخراج تصريح الاستثمار).

- **المعوقات القانونية:**

(كل العقبات التي ترتبط بالتشريعات والتنظيمات).

- **المعوقات الفنية:**

(كل العقبات التي تتعلق بالأفكار الاستثمارية والخبرات والكفاءات القيادية المتخصصة في إدارة مثل هذا النوع من الاستثمار بالإضافة إلى كيفية إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالاستثمار في الأندية الرياضية).

- **المعوقات السياسة:**

(كل العقبات المتعلقة بهدف الدولة الذي تسعى لتحقيقه في المجال الرياضي والمرتبطة بوجهة نظرها نحو الرياضة كمجال استثماري).

- **معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي:**

(كل العقبات المتعلقة بمدى اقتناع وإدراك المستثمرين والعاملين بالإدارات الرياضية بأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية).

- **معوقات القرارات التشجيعية:**

(كل العقبات التي تتعلق بحجم وقوة وتأثير القرارات الصادرة لتشجيع الاستثمار في الأندية الرياضية مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية وتقديم تسهيلات خاصة بالمستثمرين).

- **المعوقات التمويلية:**

(كل العقبات التي تتعلق بمدى استعداد المؤسسات المالية بإعطاء قروض مالية لمشروعات الاستثمار بالأندية الرياضية).

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:**

اقتصرت الدراسة على معرفة المعوقات (الإدارية، القانونية، الفنية، السياسية، التمويلية، التشجيعية، الوعي بالاستثمار) التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

- **الحدود البشرية:**

اقتصرت الدراسة على توزيع استبانة على مدراء ورؤساء القسم الخاص بالاستثمار أو التسويق في كلٍ من: (شركة الاتصالات السعودية، شركة موبايلي للاتصالات، شركة زين للاتصالات، شركة عبد اللطيف جميل).

- **الحدود المكانية للدراسة:**

طبقت هذه الدراسة في مدينة الرياض ومدينة جدة لتواجد المراكز الرئيسية لشركة (الاتصالات، موبايلي، زين، عبد اللطيف جميل) في هاتين المدينتين.

- **الحدود الزمانية للدراسة:**

تم تطبيقها بعد عون الله تعالى في الفترة من:

٥ / ٤ / ١٤٣٤-١٤٣٥ هـ -إلى ١٥ / ٥ / ١٤٣٤-١٤٣٥ هـ

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

- المقدمة
- علاقة الاقتصاد بالرياضة
- التمويل الرياضي
- مفهوم الاستثمار
- أساليب وطرق الاستثمار
- مجالات الاستثمار
- أنواع الاستثمار في المؤسسات الرياضية
- الفرق بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص
- أهداف نظام الاستثمار في الرياضة
- العوامل المؤثرة على الاستثمار
- معوقات وتحديات الاستثمار
- تحديات تواجه الاستثمار الخاص

ثانياً: الدراسات السابقة:

- الدراسات العربية
- الدراسات الإنجليزية
- مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

المقدمة:

لقد أصبحت الرياضة تدار من منظور صناعي وأصبح مصطلح صناعة الأبطال من المصطلحات المتداولة، ودخلت الشركات العملاقة عالم الرياضة لفتح أسواق جديدة لم تكن متاحة من قبل، وأصبحت الرياضة مادة شيقة للترويج والتسويق، وأصبح أبطال الرياضة في مقدمة الإعلانات التجارية، وظهر ما يسمى بالرعاية الرياضية والتسويق الرياضي والتمويل الرياضي. (درويش وحسنين،٢٠٠٤م، ص٥)

ومن هنا باتت قضايا الاستثمار في المنظمات الرياضية هي المحور الرئيسي في البرامج الرياضية، بعد أن أصبح الاستثمار الرياضي ذو دور فاعل في دخل المنظمات الرياضية، وباتت تلك المنظمات تبحث عن أي عقود أو أي مشاريع استثمارية، حيث حاولت بعض المنظمات تنويع مصادر الدخل في طرح منتجات تحمل علامات الأندية كالمنتجات الاستهلاكية وبيع بعض التذكاريات. (عبد الكريم ،٢٠٠٧م)

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أهداف الاستثمار في المؤسسات الرياضية في نقاط عدة، من أهمها التغيير البنائي للاقتصاد الوطني وتحقيق العائد أو الربح المادي مع ضمان استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته وتنميته باستمرار الى جانب المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع مع ضمان السيولة النقدية اللازمة لتغطية العمل والإنتاج. (الشافعي وحجازي،٢٠٠٩م)

- بعد ما تطرقنا إلى مقدمة موجزة ومختصرة عن بدايات الاستثمار وأهدافه في المؤسسات يرى الباحث أن الرياضة والاقتصاد بينهما علاقة تبادلية ومن الصعب أن يخلو مجال اقتصادي أو إعلامي من تأثير مباشر أو غير مباشر بقطاع رياضي وسنعرج عليها سريعاً لارتباطها أيضاً بمجال الاستثمار الرياضي ولتوضيح الرؤية بشكل أكبر.

علاقة الاقتصاد بالرياضة:

إن تكامل المناشط الرياضية مع المصالح الاقتصادية قد أدى إلى احتلال الرياضة مكانة رفيعة في الحياة الاجتماعية لا تقل عن تلك التي تنالها علاقة الرياضة بالسياسة، ولأن نظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصادية في جوهرها مثل ميزانيات الأنشطة والبرامج، والأدوات، والأجهزة، وأجور المدربين والإداريين، ومكافآت وحوافز الرياضيين. فإن الغرض الأول للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد يتصل باعتماد الرياضة على الاقتصاد لتمويل مختلف الألعاب. (اليونسكو ،١٩٨٦م، ص ٦٩)

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية فطنت المؤسسات التجارية إلى أن الرياضة تمثل وسيلة دعاية ومجال إشهار واسع الانتشار سواء كان ذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة فضلاً عن كونها وسيلة رخيصة نسبياً كما أن تزايد عدد الرياضيين أو ممارسي الرياضة خلال العقد السابع من هذا القرن قد خلق سوقاً رابحة في مجال إنتاج وتسويق واستهلاك الأجهزة والأدوات والملابس الرياضية. مما يدعونا إلى تقرير أن الغرض الثاني للعلاقة بين الرياضة والاقتصاد يتصل برعاية المصالح التجارية والاستهلاكية للرياضة كمصدر للربح ووسيلة دعاية ناجحة، وتشكل الرياضة في بعض الأحيان دخلاً مهما من مداخل الاقتصاد الوطني إن استثمرت بالشكل الصحيح، ولعل العديد من الدول المتقدمة لاحظت أن بعض أنواع الرياضة يمكن أن تكون أحد مقومات العمل السياحي. (الخولي، ١٩٩٦م، ص ١٣٢-١٣٣)

فالشركات الكبرى وجدت في مشجعي كرة القدم خاصة الزبائن الحقيقيين لبضائعها وقد حرصت كبرى الاقطاب التجارية في العالم على رعاية مصالحها التجارية عبر توسيع اسواقها من خلال استقطاب جماهير كرة القدم. بينما بقي قطاع كرة القدم في العالم الثالث بعيد عن حركة الاقتصاد وتفاعلاته حيث تعتمد الاندية في غالبيتها على الدعم من أنصار النادي ومن مداخيل الملاعب وتستفيد من بيع اللاعبين لفرق أغنى وأكثر قدرة مادية وكذلك على مداخيل البث التلفزيوني وهذا في الغالب غير كافي وتبقى غالبية الأندية في صراع دائم مع قلة الامكانيات وتجد نفسها في الكثير من الأحيان غير قادرة على تسديد رواتب اللاعبين إن لم نقل عاجزة عن اقتناء لاعبين لتقديم الاضافة للمجموعة كذلك لتوفير مستلزمات النشاط الرياضي ومصاريف موسم كامل من نقل ومعدات رياضية. من المفترض أن تفكر الهيئات الإدارية للأندية العربية في خلق مصادر مالية قارة من خلال طرق أبواب الاستثمار وربط النشاط الرياضي بالنشاط الاقتصادي وتشجيع ارتباط النادي بالمجالات الاقتصادية والمؤسسات البنكية. فالتسيير بطرق علمية أصبح قاعدة العمل داخل أندية العالم المتقدم بينما لا زلنا نعيش فوضى وهامشية في التسيير وتصريف الميزانيات وكيفية الحصول على مصادر للتمويل تكفي لتواصل وتقدم النادي وإبعاده عن شيح الافلاس والاندثار وما زلنا وللأسف نعيش عهد الارتجال في التسيير والاعتماد على صدقات ومعونة الأحباء من أثرياء محبي النوادي مما يحد من استقلاليتها ولازال كل رئيس ناد جديد يبدأ عمله بمحو ما أنجزه سابقه وليس من حيث انتهوا الآخرين. (الشافعي،٢٠٠٦م، ص٣٣)

وبعد أن أسهبنا في الحديث عن علاقة الاقتصاد بالرياضة سيتطرق الباحث الآن إلى بعض أشكال المشاكل الاقتصادية والتي تؤثر على المجال الرياضي.

المشاكل الاقتصادية في المجال الرياضي:

يمكن أن تنبع المشكلة الاقتصادية في المجال الرياضي في عدة أشكال هي:

- **المشكلة الاقتصادية بالنسبة للفرد:**

وهي عبارة عن أن المصادر المالية وإمكانات الفرد المتاحة له لا تفي بإشباع حاجاته ورغباته ومتطلباته الخاصة بممارسة الرياضة سواء على مستوى الممارسة أو المنافسة. (كاشف ،١٩٩٦م، ص٤١-٢٤)

- **المشكلة الاقتصادية بالنسبة للهيئات الرياضية الأهلية:**

وهي عبارة عن المصادر المالية وإمكانات الهيئة الرياضية المتاحة لها من مصادر التمويل المحددة لها لا تفي لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها سواء أكانت هذه الأهداف رياضية أو اجتماعية تخص الأعضاء.

- **المشكلة الاقتصادية للهيئات الرياضية الحكومية:**

وينبع هذا النوع من المشكلة الاقتصادية عن طريق نقص وقلة المصادر المالية والإمكانات المتاحة للهيئات الرياضية الحكومية(الرئاسة العامة لرعاية الشباب) عن تلبية احتياجات هذه الهيئات من خلال تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها .وإذا كانت الموارد المالية ذات الصلة بالرياضة والتي يمتلكها الفرد أو الهيئة الرياضية الأهلية والجهة الإدارية الحكومية المهيمنة على شئون الرياضة بالمجتمع متوافرة بكميات غير محدودة فلن تكون هناك مشاكل لأنه في تلك الحالة سيتم تحقيق كافة رغبات الأفراد والهيئات بدون صعوبة بينما على عكس الحال إذا كانت الموارد نادرة بحيث لا يكفي الموجود منها لتحقيق رغبات جميع الأفراد هنا تظهر المشكلة ويصبح من الضروري التدخل للمفاضلة بيت تلك الأهداف والرغبات من حيث أولوية تحقيقها. (كاشف ،١٩٩٦م، ص٤١-٢٤)

- وبعد ذكر أشكال المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالمجال الرياضي بشكل مبسط سنلقي الضوء على التمويل من الجانب الرياضي نظراً لأهميته وارتباطه بموضوع دراسة الباحث ويكفي أن نذكر في عجاله أن التمويل بصفه عامة يرتبط بالاقتصاد من الناحية العملية والتطبيقية من المنظور العام ويعتبر من وجه نظر الباحث هو عصب الحياة ومن أهم أوجه إدارة الأعمال فنجاح المؤسسات يعتمد على

التخطيط المالي والسيولة جانب جوهري للحفاظ على استقرار الأفراد والمنظمات ويطيل ويضمن نجاحها واستمراريتها ولذلك سنتناول هنا ما هو مفهوم التمويل الرياضي ومصادره.

التمويل الرياضي:

هو عملية البحث عن موارد مادية للإنفاق على الأنشطة المرتبطة بالمجال الرياضي، وللتمويل في مجال الرياضي دور مهم لحل المشاكل الموجودة على مستوى المنظمات الرياضية بمختلف أنواعها سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو الانتقالات أو التبادل، وهو ما قد يؤثر سلباً على تحقيق وتنفيذ برامج المنظمة الرياضية، ومن هنا أصبحت مشكلة البحث عن مورد مالي قضية رئيسية تواجه غالبية المنظمات الرياضية.
(علم الدين، ٢٠١٢م، ص٢٨)

مصادر التمويل الرياضي:

أ- **التمويل الحكومي:**

وهو الدعم المالي الذي تخصصه الحكومة لكل منظمة رياضية، حيث تعتمد الأندية الكبرى والاتحادات الرياضية على مثل هذا النوع من التمويل، والتمويل قد يكون بشكل مباشر مثل الإعانات المالية السنوية أو الإنشائية أو مكافآت أو برامج تدريب، أو أدوات، أو أجهزة أو بشكل غير مباشر مثل الإعفاء من الاشتراكات الخاصة بالنادي أو تدعيم أنشطة كبار السن من ملابس وحوافز ومكافآت.
(علي،١٩٩١م، ص٦٣)

ب- **التمويل الأهلي:**

ويشمل كل التبرعات المالية والعينية التي يقدمها رجال الأعمال، أو الأفراد والهيئات أو المنظمات الخاصة بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة، سواء كانت أموالاً أو ودائع أو وصايا أو هبات أو غيرها من الأساليب. (الشافعي،٢٠٠٦م، ص١٥)

- ومن منطلق الاستفادة من تجارب الاخرين الذين سبقونا ونقل خبراتهم الناجحة أضاف جون وهاورد (٢٠١١م) نوعين أساسيين من الهبات توجد في أمريكا:
  - الهبات الكبرى.
  - الهبات السنوية.

فالهبات السنوية عادة ما تكون تبرعات اسمية صغيرة (٥٠ إلى ألف دولار) يتم الحصول عليها إما بشكل منتظم أو على أساس سنوي. أما التبرعات الكبرى فتتم بمبالغ كبيرة (اعتماداً على الظروف لتتراوح بين ٥ آلاف إلى مليون دولار) ويتم منحها مرة واحدة. (جون وهاورد، ٢٠١١م، ص٥٠)

ج- التمويل الذاتي:

وهو كل الإيرادات التي تحققها المنظمة الرياضية، عن طريق استثمار مرافقها أو منشآتها أو نشاطاتها، وللتمويل الذاتي دور أساسي في تأمين نمو الاستثمارات دون اللجوء إلى الخارج. (جمعة ، ٢٠٠٠م،ص١٣٤)

- كما أضافا جون وهاورد (٢٠١١م) موارد حديثة للتمويل الذاتي بأمريكا وبصورة تدل على احترافية ورقي طرق التسويق لديهم أراد الباحث ذكرها من باب الاستفادة من تجارب من سبقونا في هذا المجال، ومن أشكال هذه الموارد الحديثة للتمويل الذاتي ما يلي:

أولاً: مبيعات التذاكر والعمليات:

ينفق المستهلكون في الولايات المتحدة ما يقرب من ١٢ مليار دولار على شراء تذاكر المباريات الرياضية وتعتبر معظم المنظمات الرياضية إيرادات مبيعات التذاكر هي المصدر الرئيسي لدخلها. كما تعتمد فرق كرة السلة NBAوفرق الهوكي على إيرادات البوابات أكبر مصدر رئيسي لدخلها. إن رسوم الدخول هي عصب الحياة لسلسلة أخرى من المنظمات الرياضية. (جون، هاورد، ٢٠١١م، ص٧٤)

ثانياً: بيع حقوق بث المباريات:

يعتبر بيع حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني من أكبر مصادر الدخل للعديد من الكيانات الرياضية. وقد دأبت شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني على البحث عن المسابقات والمباريات الرياضية التي تجذب الجماهير الغفيرة التي تستهدفها هذه الشبكات من خلال الإعلانات التجارية. إن الكثير من المباريات الرياضية تشكل جذباً شديداً لشبكات البث لأن مشاهديها يتميزون بالنضوج والمستوى التعليمي العالي إضافة إلى الدخل الذي يمكن اعتباره فوق المتوسط. وبالنسبة للمعلنين الذين يسعون وراء ديموجرافية الذكور فإن الرياضة هي أفضل وسيلة يمكن للإعلام شراءها. (جون، هاورد ،٢٠١١م، ص١٢٩)

ثالثاً: اختيار الرعاة من بين المنظمات التجارية:

أن تبني مدخلاً تسويقياً هو مفتاح نجاح عملية انتقاء الرعاية ويتطلب ذلك التركيز على إمكانية تلبية متطلبات الشركات مقابل المشاركة بمواردها. وعلى المدير الرياضي أن يعتبر نفسه كسمسار يعمل لصالح الشركة الراعية وذلك بتقديم فرص مناسبة يتحقق فيها الكسب للطرفين. (جون، هاورد ،٢٠١١م، ص٤٠٦)

رابعاً–مصادر الدخل في المشاريع الرياضية:

خلال العقد الأخير تغير شكل الدخل الخاص بالمنظمات الرياضية على جميع مستويات الرياضة والاحتراف وعلى عدد متزايد من الكليات بشكل مذهل. ومع ظهور المنشآت الرياضية المتكاملة التي تميزت بالتوسع الإنشائي السريع خلال التسعينات من القرن الماضي وأوائل الألفية الثالثة استطاع المديرون الرياضيون توفير مصادر جديدة للدخل وهي ابتكارات رئيسية في تنمية الدخل ساهمت في تغيير مصادر دخل الفرق والاتحادات الرياضية وهي:

١- نظام المقاعد الفاخرة (بيع الأجنحة الفاخرة ومقاعد الأندية).

٢- بيع الحقوق الاسمية للملاعب.

٣ - بيع ترخيصات المقاعد الشخصية (Private Seat License Seles) تمكن العاملون والمشغلون للمشروعات الرياضية من تنمية إيراداتها المتعلقة بتشغيلها إلى حدود غير مسبوقة وذلك عن طريق استغلال رغبة المؤسسات في استعمال المنشآت عالية الجودة والفنية وذلك بهدف زيادة رؤيتهم وخلق الفرص التجارية الجديدة. وفي العقد الماضي أنفقت الشركات ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار مقابل وضع أسماء الشركات أو علاماتها التجارية في القاعات والمنشآت الرياضية. وخلال نفس الفترة تم إنشاء أكثر من عشرة آلاف جناح خاص لتلبية الطلب المتزايد على هذه الأجنحة من الشركات والمؤسسات لاستضافة عملائهم المهمين حيث وجدت هذه المؤسسات أن المنشآت والملاعب الرياضية مكان مهم وفاعل في تقديم المتعة والتسلية لمرتاديها. حيث وجدت هذه المؤسسات في الملاعب الرياضية أكثر الأماكن فاعلية وتأثيراً لزيادة فرص استضافة عملائها ذوي الأهمية الخاصة. (جون، هاورد، ٢٠١١م، ص٣٣٥)

- ومما سبق عرضه يرى الباحث أن التمويل والاستثمار مرتبطان ارتباط وثيق فلا يوجد هناك استثمار بدون تمويل وكل صفقة تتم في القطاع المالي يمكن النظر إليها كاستثمار بالنسبة للممول. كما يمكن النظر للمشروع من جهة أخرى كتمويل بالنسبة للمتمول، ويكون معدل العائد في هذه الحالة التكلفة المتوقعة للتمويل. وكلما كانت قرارات التمويل والاستثمار رشيدة، فإن الأموال تخصص لأفضل الاستخدامات، أي تذهب لأفضل المشروعات من حيث الكفاءة والربحية. لذلك سنتعرف على عدد من مفاهيم الاستثمار واساليب وطرق ومجالات الاستثمار الرياضي والعوامل المؤثرة عليه فهو محور دراسة الباحث.

مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار أحد أبرز التغيرات التي أدخلت على اقتصاديات العالم المتقدم والعلم النامي خلال العقدين الأخيرين حيث يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في الشهادات والأسهم وصناديق الاستثمار وكذلك الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية. ومن ثم يمكن تعريف الاستثمار على أنه: " استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل ".

وهو " الزيادة في رأس المال بجميع أنواعه سواء رأس المال الثابت أو المتداول أو رأس المال السائل ".

(الشافعي، ٢٠٠٧م، ص٩٤)

تعريف الاستثمار الرياضي:

يرى علم الدين(٢٠١٢م) أن الاستثمار الرياضي هو عمل هدفه زيادة رأس المال للمنظمة الرياضية، أو زيادة مواردها عن طريق تعظيم الاستفادة من إمكانياتها للحصول على أكبر عائد مادي يساعدها على تنفيذ برامجها والارتفاع بمستوى الخدمات وهو يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين والمنظمات الرياضية، لاستثمار إمكانياتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية. (علم الدين، ٢٠١٢م، ص٣٢)

أساليب وطرق الاستثمار:

ذكر الشافعي (٢٠٠٦م) أن الاستثمار هو أحد طرق وأساليب الخصخصة بالطريقة الجزئية والتي تعتمد على خصخصة الإدارة فقط دون الأصول في المؤسسات الرياضية وتلك الأساليب هي:

- مشروع الاستثمار المشترك.
- عقود إدارة مشترك.
- عقود التأجير.
- أسلوب البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية.
- أسلوب البناء والتملك والتشغيل. (الشافعي ،٢٠٠٢م، ص ٢٦٣)

أنواع الاستثمار:

يشير الشافعي (٢٠٠٦م) أن هناك ثلاثة أنواع من الاستثمار لابد من التمييز بينها لأغراض التحليل الاقتصادي وهي:

- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت.
- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي.
- الاستثمار في فائض الصادرات.

– الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:

إذا أخذنا الاستثمار على أنه بمثابة تكوين رأس المال الثابت فإننا نقصد بهذا المعنى هو (كل إضافة إلى الأصول المفيضة إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها).

ويتكون الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من ثلاث عناصر هي:

- تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المباني السكنية أو المصانع أو استصلاح الأراضي.
- تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية وخاصة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تستفيد من هذه الأصول الرأسمالية مثل الطرق، السدود.
- تكوين رأس مال ثابت لا يولد زيادة غير مباشرة أو مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالتماثيل أو المتاحف.

– الاستثمار في تكوين المخزون السلعي:

إذا أخذنا الاستثمار في تكوين المخزون السلعي فإن هذا المعنى يضم الإضافة إلى المخزون السلعي إلى جانب تكوين رأس المال الثابت والغرض الرئيسي منه هو تكوين مخزون سلعي في كل المنشآت الصناعية أو التجارية. (الشافعي،٢٠٠٢ م، ص٣٨-٤٢)

– الاستثمار في فائض الصادرات:

وفي هذا الشأن كتب جمعة عن صناديق الاستثمار كأحد أنواع الاستثمار مفتوحة النهاية تتكون بواسطة البنوك أو الشركات الاستثمارية وأن هناك عدة أنواع للصناديق تختلف باختلاف حاجات وأهداف المستثمرين وهي صناديق الاستثمار المفتوحة وصناديق الاستثمار المغلقة ويندرج تحت هذين النوعين أنواع أخرى وفقاً للأهداف وطبيعة النشاط ومن أهم أنواع تلك الصناديق ما يلي:

- **صناديق الاستثمار ذات الدخل الثابت:**

  يهدف هذا النوع إلى تحقيق عائد على الوحدة المصدرة من الصناديق أو على وثيقة الاستثمار فالهدف هو تحقيق دخل ثابت بصرف النظر عن نمو رأس المال.

- **صناديق الاستثمار ذات الدخل المتغير:**

وتهدف هذه الصناديق إلى الحصول على عائد مرتفع عن العائد الممكن الحصول عليه من الاستثمار في ودائع بنكية أو الأسهم لذا فإن صناديق الاستثمار التي ترتكز على الأسهم فقط تحمل في طياتها مخاطر مرتفعة نظراً لطبيعة الاستثمار في الأسهم.

- **صناديق استثمار النمو في رأس المال:**

ويقوم هذا النوع على الاستثمار في أسهم الشركات الصغيرة الناجحة ومتوقع لها التوسع وإمكانات نمو عالية فهذا النوع يهدف إلى تحقيق نمو مستقبلي في رأس المال ولا يهدف إلى تحقيق دخل مرتفع الآن.

- **صناديق الاستثمار المتنوعة:**

يقوم هذا النوع على الاستثمار في مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأوراق المالية مثل الأسهم وشهادات الإيداع والأوراق النقدية والأوراق التجارية.

- **صناديق الاستثمار عبر القارات:**

يهدف هذا النوع إلى الاستثمار في الأسواق الاقتصادية الأسرع نمواً في العالم ومنها صناديق الاستثمار في الدول النامية التي توفر فرص عمل للمستثمرين لتنمية رؤوس الأموال على المدى المتوسط.

- **صناديق الاستثمار الإسلامية:**

يهدف إلى تحقيق عوائد مرتفعة بشرط أن تكون غير ربوية وتعتمد على المضاربة في الأسهم المتخصصة في العقارات والصفقات التجارية. (جمعة،٢٠٠٤م، ص٦٦ . ٦٨)

مجالات الاستثمار:

تتميز بيئة الاستثمار بالعديد من الخصائص والسمات التي تؤثر على قرار الاستثمار وسوف نشير إلى بعض الاتجاهات في المجال الاستثمار وهي:

- الاستثمار في أسواق المال العالمية.
- الاستثمار عبر الانترنت.
- ظاهرة المستثمر المؤسسي. (الحناوي ومصطفى، ٢٠٠٤ م، ص١٥-١٨)

الاستثمار في أسواق المال العالمية:

يمثل الاتجاه نحو الاستثمار في الأسواق العالمية، أحد أهم الاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار. وعلى الرغم من أن بعض المستثمرين قد اتجه نحو بيع وشراء الأوراق المالية الأجنبية من عدة سنوات، إلا أن

الاستثمار العالمي انتشر بدرجة كبيرة مع نهاية القرن العشرين، فقد ظهرت فرصة الاستثمار على مدار اليوم في أسواق مالية في الدول المختلفة، ولم يعد المستثمر محصوراً في السوق المحلي فقط، حيث شهدت أسواق المال الأجنبية نموا سريعاً وفر للمستثمرين فرص زيادة العائد المادي وتقليل الخطر من خلال الاستثمار الدولي.

الاستثمار عبر الانترنت:

غيرت شبكة الانترنت من بيئة الاستثمار في خلال فترة زمنية وجيزة لذا لا يمكن إهمال دور الانترنت عند مناقشة قرارات الاستثمار، حيث أن المستثمر يستطيع في ظل الانترنت الحصول على مقدار هائل من المعلومات عن الأوراق المالية المختلفة وأسواق المال المختلفة في العديد من الدول ومعنى ذلك أن الانترنت أدى إلى ما يمكن أن يسمى ديمقراطية الاستثمار، حيث أصبحت المعلومات المالية متاحة للجميع بفضل الانترنت. (الحناوي ومصطفى، ٢٠٠٤ م، ص١٥-١٨)

ظاهرة المستثمر المؤسسي:

حيث يمكن تقسيم المستثمرين إلى مجموعتين. مجموعة المستثمرين الأفراد، ومجموعة المستثمر المؤسسي. وهذه المجموعة الأخيرة تشمل الاستثمار في البنوك وصناديق الاستثمار الذين يتمتعون بالكفاءة العالية ويسيطر المستثمر المؤسسي على نسبة كبيرة من إجمالي. (الحناوي ومصطفى، ٢٠٠٤ م، ص١٥-١٨)

- ونظرا لتشابهه البيئة الاستثمارية السعودية مع البيئة الاستثمارية في مصر ومن باب أيضاً الاستفادة من خبرات الآخرين ومن تجاربهم أحب الباحث أن يسلط الضوء على أنواع الاستثمار في المؤسسات الرياضية في مصر لأخذ فكرة عامة عن هذا الموضوع.

أنواع الاستثمار في المؤسسات الرياضية:

- **مشروع الاستثمار المشترك:**

أشار الشافعي(٢٠٠٢م) أنه يمكن تطبيق ذلك الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية لأنه ينشأ للممارسة نشاط واحد ومحدد بينما شركة التضامن وشركة التوصية تهدف إلى مباشرة نشاط عام فهذا المشروع يمكن تطبيقه في إنشاء مؤسسة رياضية تختص بنشاط معين رياضي معين ومحدد سواء كانت لعبة فردية أم جماعية أما في حالة تطبيق نظام شركة التضامن والتوصية فتكون مختصة بجميع الأنشطة الرياضية ، التدريب الرياضي ، الإدارة الرياضية وهذا المشروع له نظام قانوني مختلف عن شركة التضامن والتوصية ويمكن تطبيقه في مجال التربية البدنية والرياضة في مصر ويناسب طبيعة وفلسفة المجتمع المصري.(الشافعي،٢٠٠٢م، ص٢٧٤)

- **عقود الإدارة المشتركة:**

وفيه تقوم الدولة المضيفة بإبرام التعاقد مع المستثمر الأجنبي من أجل إدارة أي مؤسسة أو مشتركة في ملكية عامة لمؤسسات رياضية.

- **عقود التأجير:**

حيث يقوم المستثمر بدفع الأجر السنوي للحكومة أو إدارة المؤسسة الرياضية والمتفق عليه على أن يقوم بتشغيل وإدارة المؤسسة أو النشاط الرياضي مع الاحتفاظ بالأرباح لنفسه وهذا الأسلوب يطبق في مجال التربية البدنية والرياضة وهو شائع في الأنشطة الرياضية.

- **أسلوب البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية:**

وهذا الأسلوب يتناسب مع الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية ومنها مصر ولهذه الدول وفي حال تطبيقه في المؤسسات الرياضية والمنشآت الرياضية المختلفة قد يؤدي إلى تقدم وازدهار الأنشطة الرياضية ورفع المستوى الرياضي في التدريب والإدارة الرياضية في القطاعين ، البطولة والرياضة للجميع ، وهذه الطريقة تعد من المشروعات المتعلقة بالبنية الأساسية في مجال التربية البدنية والرياضية ، ويتم تمويلها بصفة أساسية عن طريق التسهيلات الائتمانية وليس من رأس مال شركة المشروع ويتم سداد القروض عن طريق العائد ولإتمام هذا الأسلوب يتم إبرام العديد من العقود في المراحل المختلفة للتنفيذ . (الشافعي،٢٠٠٢م، ص ٢٧٧)

ويمكن أهمية دور الدولة في هذا الأسلوب في مرحلة ما قبل التعاقد أهمية كبيرة وذلك بالقيام بالآتي:

-دراسات ما قبل الجدوى.

-تعيين مؤسسة استشارية فنية للقيام بدراسات الجدوى.

-دراسة قابلية المشروع للتمويل.

-إعداد وثائق فتح باب المناقصات.

- **أسلوب البناء والتملك والتشغيل في المؤسسات الرياضية:**

يتناسب هذا الأسلوب مع طبيعة الدول النامية ويؤدي تطبيقه في المؤسسات الرياضية المختلفة إلى تقدم وازدهار الرياضة على مستوى قطاعي البطولة والرياضة للجميع وفي هذا الأسلوب يستثمر النشاط دون أجل معين ولا يدخل في مرحلة نقل الملكية للمؤسسات الرياضية المختلفة والمؤسسات الرياضية وفيه يتم تدبير التمويل اللازم للمشروع أولاً لتشغيل ذلك الأصل لمدة زمنية. (الشافعي،٢٠٠٢م، ص٢٧٨)

الفرق بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص:

أن الاستثمار بوجه عام هو تكوين الأصول الثابتة الجديدة، فإنه في الواقع لا يمكن حصره بها بوجه مطلق. لذلك فقد أضافت بعض النظريات عامل «الاستثمار التكنولوجي»، وهو الإنفاق الذي يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية عن طريق تعديل المستوى التقني وتعميق البحث العلمي وتطوير التقنيات المتبعة والطرائق الإنتاجية المطبقة.

كذلك اهتمت نظريات أخرى بإبراز عامل «الاستثمار الإنساني»، وبينت أن الإنفاق على المتبدلات النوعية في القوى العاملة، ولاسيما الناجمة عن التعليم والتأهيل الفني وعن تحسين المستوى الصحي واللياقة البدنية والذهنية للقوى العاملة له أثر إضافي في الطاقة الإنتاجية القائمة. وثمة دراسات كثيرة تثبت أن الاستثمار بصورته الواسعة هو الإنفاق على تكوين الأصول الثابتة الجديدة وعلى رفع المستويات النوعية لعناصر الإنتاج التي من شأنها الإسهام في زيادة توليد الدخل، ويكون الاستثمار على نوعين: «استثمار عام» و«استثمار خاص». والأخير يمكن أن يكون فردياً أو جماعياً. فالفردي هو ما ينفذه المدخر مباشرة، والجماعي يتم عن طريق مؤسسات استثمارية مساهمة تقوم بقلب رؤوس أموالها النقدية إلى أصول منتجة وغالباً ما ترفد تلك المبالغ بتمويلات إضافية مستمدة من أرباح سابقة محتجزة أو من قروض متنوعة. أما الاستثمار العام فهو مجمل ما تنفقه الدولة والقطاع العام على تكوين رأس مال حقيقي. (حردان،١٩٩٧م، ص١٤).

ويقصد بالاستثمار العام هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع. (حردان،١٩٩٧م، ص١٤).

كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة، أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. (الشراح وحسن، ١٩٩٩م، ص ١٣)

وبصفة عامة فإن الدوافع وراء الاستثمار العام تتمثل في الحاجة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات، والاتجاه إلى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص القيام بها. ويعتبر الاستثمار العام أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به حيث يؤدي الاستثمار العام دوراً مهماً وحيوياً في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالرغم من أن مساهمة الاستثمار العام في إجمالي الناتج المحلي قد تختلف من دولة لأخرى طبقًا للظروف الخاصة بها، إلا أنه من الصعب العثور على دولة لا تعتبر هذه المساهمات غير مهمة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لها. (أبو إسماعيل،١٩٩٩م، ص٢٥-٢٧)

الاستثمار الخاص:

تعتبر استثمارات القطاع الخاص الممول الرئيس للاقتصاد في دول العالم المتقدم وفي الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا بعكس ما يحدث في الدول النامية حيث تعتبر الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيس للاقتصاد، والاستثمار الخاص له الدور الثانوي.(الغرفة التجارية بالقاهرة، ١٩٩٨م، ص٤٠٩)

مفهوم الاستثمار الخاص:

الاستثمار الخاص هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح خلال فترة زمنية مستقبلة. (الغرفة التجارية بالقاهرة، ١٩٩٨م، ص٤٠٩)

وتواجه استثمارات القطاع الخاص عدة تحديات أهمها ما يلي:

أولاً: زيادة المنافسة:

تفرض المملكة رسوماً جمركية منخفضة نسبياً على وارداتها، مقارنة بالدول الأخرى. لذا فان انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية لن يتطلب سوى قدر قليل من التنازلات التي سيتم تعويضها من خلال المكاسب الناجمة عن تنمية الصادرات السعودية غير النفطية، وحصول المستهلكين على السلع المستوردة بأسعار أقل. إلا أن الالتزام بسقوف محددة للرسوم الجمركية في حد ذاته يشكل تحديا للمقدرة التنافسية المستقبلية للمنتجات الوطنية نظراً لزيادة حد المنافسة مع المنتجات. (وزارة التخطيط ،١٤٢١هـ، ص١٩١)

ثانياً: ترشيد الإعانات:

أصبح من الضروري تقليص الإعانات وترشيدها في إطار إجراءات تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والمستجدات، وبصفه خاصة الالتزامات الناجمة عن الانضمام المرتقب للمملكة إلى منظمة التجارة العالمية، مما يتطلب تطويع السياسة الاستثمارية والإنتاجية للقطاع الخاص بهدف تحسين قدراته التنافسية دون الاعتماد على الإعانات. (وزارة التخطيط ،١٤٢١هـ، ص١٩١)

ثالثاً: المنافسة في قطاع الخدمات:

يتطلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية تعديل الأنظمة واللوائح الحالية التي تنظم الاستثمار، وعمل الأجانب، وتملك المؤسسات التجارية وتشغيلها. ونتيجة لذلك فان قطاعات الخدمات ستصبح مفتوحة للاستثمارات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة على نحو تدريجي في ظل دخول الشركات الأجنبية في قطاعات الخدمات. وتطويرها في قيام قاعدة إنتاجية أكثر تنويعاً وتطوراً مما يساعد

على تقليل اعتماد المملكة على استيراد الخدمات، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى توفير المزيد من الوظائف للسعوديين. (وزارة التخطيط،١٤٢١هـ، ص١٩١)

أهداف نظام الاستثمار في الرياضة:

- تحقيق العائد أو الربح عن طريق المشروعات المختلفة.
- المحافظة على الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر.
- الحصول على الدخل والعمل على زيادة وتنمية الدخل والعمل باستمرار.
- ضمان السيولة النقدية اللازمة من الأهداف الأخرى للمستثمر لتغطية متطلبات العمل وعملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ. (حردان،١٩٩٧م)

الاستثمار في المؤسسات الرياضية:

إن النظام الاقتصادي في المجتمع عبارة عن مجموعة من المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد وهي التي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، ومفهوم اقتصاديات الرياضة يتحدد بأنه دراسة الإنسان في أعماله التجارية اليومية، وهو علم الثروة، ويرتكز هذا التعريف على أن الاقتصاد يتعامل مع ظاهرة الثروة التي تحكمها، وبهذا المعنى فهو يعد العلم الذي يبحث في مكونات الأنظمة الاقتصادية المختلفة لإشباع الرغبات المتعددة لإفراد المجتمع. (الشافعي،٢٠٠٦م ص١٥)

ويرى الشافعي أن الاستثمار هو عمل هدفه زيادة رأس مال الفرد أو زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله أو استغلاله، أي أن وظيفة الاستثمار هي تشغيل الأصول، وهو أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية حيث يعد من أهم العوامل المؤثرة على التغيير البنائي للاقتصاد الوطني ويتوقف نجاح سياسة التنمية على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها، وتحويل الاقتصاد المركزي إلى آليات السوق الحر، والاتجاه بقوة نحو الخصخصة والمشروعات لتشجيع المستثمرين على المستوى المحلي والدولي. (الشافعي،٢٠٠٦م، ص٢٦)

وقد قدم كثير من العلماء والباحثين مفاهيم عدة للاستثمار حيث يرون أنه عمل هدفه زيادة رأس المال أو زيادة موارده عن طريق تشغيله أو استغلاله، ووظيفة الاستثمار هي تشغيل الأصول.

والاستثمار في المؤسسات الرياضية يهدف إلى زيادة رأس المال بهذه المؤسسات عن طريق توظيفه بما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين والموارد البشرية والإمكانيات المادية.

وإذا تناولنا توضيح مصادر رأس المال التي يمكن الاستعانة بها في المؤسسات الرياضية المختلفة نجد أنه يمكن دمجها في مصدرين أساسين هما المملوك (الأموال المملوكة) والمقرضون (الأموال المقترضة) حيث يقصد بالأموال

المملوكة رأس المال المقدم من المساهمين ويعتبر مصدراً دائماً للتمويل بالنسبة للمشروع أو المؤسسة أما الأموال المقترضة فهي تعبر عن القروض التي لها وقت للسداد أو فترات سداد معينة في المستقبل والفوائد التي تدفع على هذه القروض هي مسئولية قانونية على التوزيعات التي لا يوجد إلزام بإعلانها أو سدادها وهي تعتبر أعباء على الربح قبل الضرائب والتوزيعات لصافي الربح وعادة ما تكون القروض الطويلة بمعدل ثابت حتى يتم سدادها والمقرضون ليسوا من الأعضاء أو المساهمين في المؤسسة أو المشروع ولا يملكون حق التصويت على قراراتها. (الشافعي، ٢٠٠٦م، ص ١٨)

العوامل المؤثرة على الاستثمار:

١/ الاستقرار:

أول وأهم ما يؤثر على الاستثمار هو السياسات التي تتبعها الدولة سواء في المجال السياسي من حيث علاقتها مع الدول الأخرى وعلاقتها مع شعبها أو في المجالات الاقتصادية والمالية فالاستثمار الذي يحقق فوائد اجتماعية هو الاستثمار طويل الأجل الذي لا يتبنى صفقة رابحة ثم يختفي بعدها. ومثل هذا الاستثمار المفيد لابد أن يطمئن إلى استقرار الأوضاع لفترة طويلة ولا يأتي هذا الاطمئنان إذا كانت الدولة في نزاعات مستمرة مع جيرانها أو مع قطاعات كبيرة مع شعبها أو إذا لم توح سياستها الاقتصادية باستقرار الأوضاع وبتشجيع المستثمرين أو اعتمدت على التدخل المستمر من جانب الحكومة.

ومن هنا فإن أول ما يهم المستثمر عند دخوله المجال الرياضي هو الشعور بالاستقرار سواء على مستوى رأي المسئولين تجاه الاستثمار وأيضاً استقرار الأوضاع داخل الهيئات الرياضية وأيضاً مدى التدخل الحكومي وسيطرته في المجال الرياضي كل هذا يمكن أن يعطي الانطباع سواء بالإيجاب أو السلب تجاه المجال الرياضي وبالتالي يكون له تأثيره على اتخاذ قرار الاستثمار. (شحاتة،١٩٩٥م، ص١٢٠-١٢٣)

- ويرى الباحث إن هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة إن لم يكن أهمها على الاطلاق وله دور كبير في اتخاذ القرار لدى المستثمر من اتخاذ خطوة الاستثمار في المشروع أو من صرف النظر فزيادة الاستقرار من جميع الجوانب له أثره الكبير في طمأنت المستثمر وتحفيزه لخوض المشروع.

٢/ النظام القانوني والتنظيم:

بالإضافة لما سبق ذكره من مدى تأثير الاستقرار بالنسبة للدولة فلابد من وجود النظام القانوني والتنظيمي الذي يقوي ويدعم هذه السياسات المستقرة سواء القواعد أو الإجراءات والتي تكون بمثابة نظاماً مساعداً

للاستثمار ولهذا فيجب وضع قواعد واضحة ومعروفة وغير مبالغ فيها تستهدف حماية المستثمر والعقود والمعاملات بين الأطراف وأيضاً وضع نظام قضائي يساعد على حسم المنازعات بسرعة وعدالة.
ويعتبر النظام القانوني الدعامة التي يستند إليها أي مستثمر لممارسة نشاطه حيث لا يمكن للمستثمر أن يمارس نشاطه دون أداة تشريعية أو قانونية تحدد نشاطه وأهدافه حتى لا يتعرض لمنازعات وإشكالات قانونية تؤدي لتعثر أعماله. (شحاتة،١٩٩٥م، ص١٢٠-١٢٣)

ومن خلال معرفة مدى أهمية وجود نظام قانوني وتنظيمي نجد أن المستثمر قبل دخوله في المجال الرياضي يقوم بدراسة ما نص عليه القانون من حيث شرعية الاستثمار في هذا المجال ومن ثم معرفة كيفية الوصول إلى القرار الصحيح والسليم أن حدثت بعض المشكلات أو وجدت بعض العقبات ومن هنا فيجب أن يدعم ويساند القانون المجال الرياضي بصفة عامة من حيث وجود التشريعات وأيضاً من حيث تنظيم العلاقات بين الأطراف المشتركة في مجال الاستثمار الرياضي.

٣/ البنية الأساسية:

ويحتاج الاستثمار الناجح إلى بنية أساسية كافية من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها وأيضاً مدى تطابق وتوافق البنية الأساسية مع ما يتمناه ويحتاجه المستثمر. ولهذا فمن ضمن العوامل التي تؤثر على المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار في المجال الرياضي هي (عدد الملاعب، اللاعبين، المستوى الفني، النظام الإداري، الأدوات، الإمكانات، وعي الجماهير، الإقبال الجماهيري). كل هذه العناصر يمكن أن تمثل عناصر البنية الأساسية بالنسبة للمجال الرياضي والتي من خلالها يمكن للمستثمر أن يعرف مدى ثبات واستقرار هذا المجال ومن ثم التنبؤ بنسبة النجاح فيه. (شحاتة،١٩٩٥م، ص١٢٠-١٢٣)

٤/ العمالة:

ونجد أن معنى العمالة يتضح في القائمين بالعمل في المجال الاستثماري سواء عمال أو رؤساء (قيادات) ومن هنا فيجب أن يكون مستوى العمال عالي حتى يضمن استمرار العمل بأحسن صورة وأيضاً مستوى خبرة القادة التي تضمن حسن التحكم والسيطرة واتخاذ القرار السليم أثناء حدوث المشاكل.
بالنسبة للمجال الرياضي فيجب أن يطمئن المستثمر إلى المستوى الذي سوف يتعامل معه سواء مع متخصصين في الرياضة أو الاستثمار ومعرفة كفاءة وخبرة كلاً منهم في هذا المجال ومدى درايتهم ومعرفتهم بما يستحدث في هذا المجال وبالتالي قدرتهم على التغيير حسب مايتطلبه العمل ومن هنا فيجب أن يشعر

المستثمر أن العاملين بالمجال الرياضي (مدرب، لاعب، ممارس، إداري مسئول) ذو كفاءة عالية وخبرة كبيرة تضمن له الاستقرار والاستمرار والنجاح. (شحاتة،١٩٩٥م، ص١٢٠-١٢٣)

٥/ التمويل:

ويأتي بعد ذلك قدرة المستثمر على التمويل فتوجد بعض المشروعات الاستثمارية التي يفضل المستثمر أن يكون تمويلها منه شخصياً وأخرى يكون بالاشتراك مع أفراد آخرين أو مع أي من مصادر التمويل المختلفة ومن خلال دراسة دور الجانب التمويلي نجد أن معظمها يضع بعض الشروط الخاصة بفترة السداد أو سعر الفائدة على القرض المستحقة وبذلك يجب أن تكون هذه الشروط ميسرة إلى حد ما حتى تساعد المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار وليس العكس أن تعوقه عن الاستثمار. (شحاتة،١٩٩٥م، ص١٢٣)

وفي المجال الرياضي نجد أن التمويل يلعب دوراً مهم جداً ولكن يمكن أن يقابل المستثمر مشكلة في الحصول على التمويل اللازم أو القروض اللازمة من المؤسسات المالية وذلك لأن هذه المؤسسات تجد صعوبة في إتاحة القروض لمثل هذا النوع من المشروعات الاستثمارية نظراً لعدم معرفة طبيعة المجال أو لقلة الخبرة أو لصعوبة التحكم في العناصر المؤثرة على هذا النوع من الاستثمار ولكن ما يجب ذكره وتأكيده أن المجال الرياضي يعتبر من أقوى المجالات والتي تحقق أرباح عالية نظراً لكثرة عدد المستفيدين منها والعاملين بها وأيضاً الصناعات المغذية لها . (شحاتة،١٩٩٥م، ص١٢٠-١٢٣)

٦/ موقف الرأي العام:

وفي النهاية فإن مناخ الاستثمار الجيد يفترض مع توافر العناصر السابقة أن الرأي العام في الدولة يرحب بالاستثمارات الخاصة ويرى فيها الأمل في زيادة فرص العمل وأيضاً في انطلاق التنمية في جميع المجالات. والملاحظ أنه بينما كان القطاع الخاص في مصر مسئولاً عن خلق ثلاث فرص عمل مقابل كل فرصة عمل واحدة أنشأها القطاع العام في الفترة من ١٩٨٢م. ١٩٩٢م ما زالت الثقافة العامة في مصر وكتابات الكثيرين من المثقفين فيها تصور القطاع الخاص على أنه مجموعة من المغامرين واللصوص وتحفل الصحف بالقصص حول المستثمرين الذين يلجئون إلى الأساليب الغير شرعية بينما يندر أن تقرأ فيها عن المشروعات الناجحة التي تحترم القانون وتدفع الضرائب وتفيد الاقتصاد وخطط التنمية وفي هذا يؤثر الكثيرون السلامة بإبقاء أموالهم في الخارج أو بإيداعها لدى البنوك. (درويش، ١٩٩٦م، ص ٧٧)

- **بالنسبة للمجال الرياضي فيجب أن يسير الرأي العام في اتجاهين:**

الاتجاه الأول:

معرفة أهمية الدور الحقيقي والحضاري الذي يمكن أن تلعبه الرياضة من حيث التنمية سواء على مستوى الممارسة العامة أو على المستوى التنافسي ويعتبر هذا الاتجاه هو الأساس الذي يقوم عليه.

الاتجاه الثاني:

الوعي بأهمية الاستثمار وتأثيره في جميع المجالات وبالتالي تأثيره على المجال الرياضي سواء في زيادة الدخل أو في رفع المستوى الفني للممارسين أو زيادة فعالية الدور الذي تلعبه الرياضة بالنسبة للتنمية الشاملة للمجتمع وهنا يظهر الدور المتبادل في مدى إسهام الرياضة على الاستثمار وبالتالي على الاقتصاد وأيضاً مدى إسهام الاقتصاد والاستثمار في رفع مستوى الرياضة وأيضاً حمل عبء عن كاهل الدولة للتنمية الرياضية بالنسبة للمجتمع. (مراد،١٩٥٦، ص٢١٢)

معوقات وتحديات الاستثمار:

يشير العجيلي (١٩٩٩م) إلى أن ثمة مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تواجه الاستثمار في المجال الرياضي وتتعلق بالنواحي القانونية والفنية والسياسية والوعي بأهمية الاستثمار الرياضي وكانت أهم هذه المعوقات:

- عدم وجود تشريعات وقوانين تخص المجال الرياضي ضمن مجالات الاستثمار.
- عدم وجود ما ينص على حرية الاستثمار بالقوانين المنظمة للرياضة.
- تحديد مصادر التمويل الخاصة بالهيئات الرياضية.
- عدم الاقتناع بالرياضة كمجال للاستثمار.
- عدم قناعة رجال البنوك بالرياضة كمجال استثماري.
- عدم قناعة المستثمرين بالعائد المادي من المجال الرياضي. (العجيلي،١٩٩٩م، ص١٢٩)

ثانياً: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- **دراسة علم الدين (٢٠١٢م):**

هدفت الدراسة إلى كيفية استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية وكأداة من أدوات التسويق الرياضي من خلال التعرف على: مفهوم وأهمية العلامة التجارية، وظائف العلامة التجارية، أنواعها. وتمثلت عينة الدراسة في أعضاء مجالس إدارات بعض الأندية الرياضية وعددهم ٣٨، عينة من أعضاء إدارة اللجنة الاولمبية وعددهم ١٢، أعضاء مجالس إدارات بعض الاتحادات الرياضية وعددهم ٧٨، عينة من المستثمرين ممن لديهم اهتمام بالرياضة وعددهم ٨٩.وكانت أهم النتائج ما يلي: العلامة التجارية تتكون من:(جملة أو اسم بحيث يرتبط في ذهن المتلقي بمنتج معين، خاصية تراكمية يمكن لقيمتها أن تنمو وتتطور بدون نفقات أو تكاليف حتى تصبح من أعظم ممتلكات وموجودات المنظمة وذات أهمية كبرى ربما من المنتج نفسه، إقامة العلاقة بين المتلقي والمنظمة الرياضية، الإشباع النفسي للمتلقي، الاطمئنان عند الحصول على المنتج). أهم التوصيات:(وجود إدارة تسويق تهتم بالنشاط التسويقي، ضرورة تصميم استراتيجية للعلامة التجارية، ضرورة استثمار العلامة التجارية في مختلف الاحداث).

- **دراسة الشافعي (٢٠١٢م):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطبيق التأجير التمويلي كمصدر للاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية للأندية والاتحادات في مصر من خلال: أهمية التمويل في المؤسسات، مصادر التمويل، التأجير التمويلي، دورة حياة التأجير التمويلي، ما يجب مراعاته لإنشاء بيئة لذلك. وتمثلت عينة البحث في أعضاء مجلس إدارة كل من الأندية الكبرى وعددهم ١٦٨فرداً. وجاءت أهم نتائج الدراسة ما يلي: (تطور المشاريع الصغيرة يمر بعدة مراحل منها بنك التنمية، اصدار بطاقات ضريبية وإعفاء أصحابها من الضرائب، الصندوق الاجتماعي يتولى كل الإجراءات لتسهيل عمل المشروع، تساهم المشاريع في توفير فرص عمل جديدة وتنمية العمل الحر)

- **دراسة فتح الله (٢٠١١م):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية والتعليمية في: إمكانية قيام بعض المدارس بالاستثمار في مجال الرياضة، إمكانية قيام بعض الأندية ومركز الشباب بالاستثمار في المؤسسات الرياضية". واشتملت عينة البحث على مجموعتين: عدد ٧٨٠ من أعضاء مجلس إدارة الأندية

ومراكز الشباب وكذلك المديرين التنفيذيين ومديري الأنشطة بالنوادي ومركز الشباب بمحافظة الشرقية وعدد ٢٢٣ من أعضاء مجلس الآباء ومديري ووكلاء المدارس ومدرسي التربية البدنية. وجاءت أهم نتائج الدراسة ما يلي: (ضرورة جمع المعلومات عن الأسواق قبل التخطيط للاستثمار، تحديد الأهداف المراد تحقيقها من الاستثمار في المؤسسات الرياضية، معرفة الإمكانيات المادية والبشرية قبل عملية التخطيط، يفعل التخطيط للبطولات الرجال والنساء في وقت واحد، لا يوجد مراجعة للدراسات والبحوث التي تهتم بالاستثمار).وجاءت أهم التوصيات : (التوسع في إعلانات الملاعب، التعاقد مع شركات الملابس الرياضية من خلال عرض منتجاتها، التعاقد مع شركات الدعاية بالمؤسسة التعليمية، أهمية وجود هيكل تنظيمي لإدارة الاستثمار، وجود رؤية مستقبلية واستراتيجية موضوعة ومخططة من جانب الدولة للاستثمار، تسهيل الإجراءات والإعفاءات الضريبية لاستخراج تراخيص للاستثمار الرياضي).

- **دراسة مبروك (٢٠١١م):**

هدفت الدراسة إلى تقويم الاستثمار في رياضة ألعاب القوى ببعض الأندية المصرية، واشتملت عينة الدراسة على ١٨٥ فرداً من بعض أندية جمهورية مصر العربية، وكانت عينة البحث الفعلية ١٥٥ فرداً (رؤساء أندية، مسئول مالي، إداريين، مدربين، لاعبين، معنيين بالاستثمار، أعضاء اتحاد). وجاءت النتائج كالتالي: (ضعف الاعتمادات المالية الموجهة لألعاب القوى، عجز الأندية عن مواجهة متطلبات الصرف، عدم مسايرة إدارة الأندية للنظم الإدارية، محدودية إشكال ومجالات الاستثمار، القصور الشديد في وسائل الدعاية الداخلية). وكانت أهم التوصيات: (زيادة الاعتمادات المالية لرياضة ألعاب القوى، اهتمام وسائل الإعلام برياضة ألعاب القوى، وجود إدارة متخصصة للتسويق بالأندية، وضع تشريعات واضحة لاستثمار رياضة ألعاب القوى، تسهيل الأمور الضريبية للاستثمار الخاص).

- **دراسة العمادي (٢٠١٠م):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المعوقات التي تواجه الاستثمار في الأندية القطرية من الجوانب: السياسة، الفنية، الإدارية، التمويلية، الثقافة والوعي الاستثماري. وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية والتي بلغ عددها ٥٨ من المستثمرين القطريين. وجاءت أهم النتائج كالتالي: (عدم وجود السياسات واللوائح والتشريعات والقوانين المشجعة على الاستثمار في الأندية، صعوبة تحديد هامش الربح المتوقع في ضوء التكلفة المرتبطة بالشعبية والجماهيرية ونوع النشاط واستقرار النظام الإداري، عدم وجود قاعدة بيانات تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري في الأندية، اعتماد الأندية على التمويل الحكومي). واشتملت أهم التوصيات:

(العمل على إقرار السياسات واللوائح والتشريعات والقوانين المشجعة على الاستثمار، إصدار القوانين التي تتيح للأندية استثمار مواردها، توفير قواعد البيانات الخاصة بإمكانات الأندية التي يمكن الاستثمار فيها، العمل على عدم تعدد الجهات المسئولة عن منح الموافقات وإصدار التصاريح، نشر الوعي بين المستثمرين بأهمية الأندية كمجال استثماري).

- **دراسة عدله (٢٠١٠م):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار في المجال الرياضي بدولة الكويت من خلال المحددات السكانية والسياسية والاقتصادية والفنية والثقافية.

واشتملت عينة البحث على عدد ١٩ من المستثمرين ورجال الإعمال الذين لهم خبرة سابقة في المجال الرياضي، عدد ٢٣ من رؤساء اللجان الاولمبية والاتحادات والأندية الرياضية. وكانت من أهم النتائج :(توفر اللوائح التي تنظم العمل الاستثماري في المجال الرياضي، استقرار الأوضاع السياسية في الدولة، زيادة مساحة المناخ الديمقراطي، يسهم الاستثمار الرياضي إلى التنمية العامة للمجتمع، توافر الأصول كبنية أساسية في المجال الرياضي، وعي المستثمر بأهمية الرياضة). وجاءت أهم التوصيات: (ضرورة استقرار الأوضاع السياسية في الدولة، ضرورة زيادة مساحة المناخ الديمقراطي، ضرورة تقديم الدولة لكافة التسهيلات لجذب المستثمر، ضرورة تطوير القوانين المعمول بها لتضمين لوائح وتشريعات عن الاستثمار الرياضي، ضرورة اقتناع الدولة بالمجال الرياضي كمصدر من مصادر الدخل القومي).

- **دراسة الرشيد (٢٠١٠م):**

هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر شركات قطاع غير قطاع الاتصالات والمتمثلة بالقطاع المصرفي حول سوق الرعاية الرياضية في السعودية، توضيح وبحث الأسباب حول امتناع هذه الشركات من استخدام الرعاية الرياضية كأداة تسويقه للشركة، بحث التأثير المحسوس للرعاية الرياضية على قوة العلامة التجارية للبنوك السعودية، بحث الارتباط بين المنتجات وخدمات القطاع المصرفي مع برامج الرعاية الرياضي.

واشتملت عينة الدراسة على ستة من البنوك السعودية المحلية ويمثل هذا العدد أكثر من نصف عدد جميع البنوك السعودية وعددها ١١ بنكاً. وكانت أهم النتائج ما يلي: (يوجد شركات لديها وجهة نظر سلبية اتجاه الرعاية الرياضية ومن الأفضل أن تطلع على الدراسات والبحوث المقدمة في هذا الشأن من متخصصين لأجل بحث وفهم الدور الكبير الممكن أن تلعبه الرعاية الرياضية في بناء علاقة متينة مع العملاء، كما توصي بالدخول في برامج رعاية مشتركة للتغلب على عائق الكلفة العالية للرعاية الحصرية، كما هو الحال في ريال

مدريد الذي تتشارك رعايته ستة شركات). وكانت أهم التوصيات:(على المنظمات الرياضية أن تعمل على تحفيز الشركات للدخول في هذا المجال ونشر الوعي بأهميته كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات، على الاتحاد السعودي لكرة القدم الأخذ بعين الاعتبار أن الأندية الأقل جاذبية لا تحضي بالتغطية الإعلامية التي تساعدها بالحصول على رعاة، لذلك يجب البحث عن كيفية زيادة التغطية الإعلامية لهذه الأندية).

- **دراسة حجازي والشافعي (٢٠٠٩م):**

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار من خلال: رسالة التسويق بالمؤسسات وأهدافه وخططه الاستراتيجية، التسويق للمشروعات الصغيرة، طبيعة السوق في مجالات التربية البدنية، التمويل. وتم اختيار عينة عشوائية من الإدارة العليا قدرها ٣٩٨ فرداً وعينة عشوائية أخرى من المستثمرين وعددهم خمسون مستثمراً. وكانت أهم التوصيات ما يلي:(مراعاة مدى تحديد ووضوح رسالة التسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسة الرياضية، تحديد خطط التسويق الرياضي، طرق إعداد الخطط التسويقية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية، يتم تقييم المشروعات الصغيرة بالمؤسسة الرياضية عن طريق دراسات الجدوى وإعادة التأهيل، مراعاة معايير تسويق المشروعات الصغيرة الرياضية الاستثمارية بالمؤسسة الرياضية، مراعاة العناصر الأساسية عند التسويق للمشروعات الصغيرة بالمؤسسة الرياضية).

- **دراسة صبحي، أشرف (٢٠٠٧م):**

هدفت الدراسة إلى تقويم نتائج لجنة الاستثمار بوزارة الشباب للاستثمار وتطوير الرياضة، من خلال الأهداف الفرعية التالية: التعرف على السياسات التي تتناسب مع الاستثمار وتطوير الرياضة. التعرف على برامج العمل التي تتناسب مع الاستثمار وتطوير الرياضة. التعرف على التوصيات المطلوبة من بعض الجهات والتي تتناسب مع الاستثمار وتطوير الرياضة. استخدم الباحث المنهج الوصفي (الدراسات المسحية والتحليلية) لمناسبته لتحقيق أهداف البحث وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية من المستثمرين في المجال الرياضي وأعضاء مجلس الإدارة للأندية الرياضية وخبراء في التسويق الرياضي (أفراد – شركات). واعتمد الباحثان على المقابلة الشخصية وتحليل الوثائق واستمارة الاستبيان كأدوات لجمع البيانات وكانت أهم نتائج الدراسة هي: (مواكبة التطور العلمي في إطلاق حرية الاستثمار الرياضي وحمايته وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية لصناعة الرياضة لتحقيق الأهداف المشتركة، الاستثمار والتطوير لكافة منشآت البنية الأساسية للرياضة في كل مؤسسات الدولة بشكل اقتصادي).

- **دراسة العتي (٢٠٠٦م):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر المستثمرين الأجانب بالمملكة تجاه العوامل التي جذبتهم للاستثمار بها ومقومات الدعم والمعوقات التي واجهتهم من بداية إنشاء مشروعاتها. واشتملت الدراسة عينة من المستثمرين الأجانب بدول المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر والبحرين ولقد تم اختيار دول المقارنة الثلاث من دول مجلس التعاون نظرا للتشابه في اقتصاداتها وتوجهاتها. وكانت أهم النتائج :(اعتماد المستثمر الأجنبي على مصادر المعلومات المحلية، الاعتماد على توليفة من وسائل المعلومات التقليدية الالكترونية مع تفضيل الوسائل التقليدية، وعي المستثمر الأجنبي بأهمية دراسة مميزات عدة دول قبل توجيه استثماراته، كفاءة المعلومات متوسطة المستوى، تفوق الإمارات على باقي دول المقارنة في مجال مقارنة الميزات النسبية).

- **دراسة الحمود (٢٠٠٤م):**

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص وتأثيرهما على التنمية الاقتصادية. واشتملت عينة الدراسة: استخدم الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة كما تم استخدام أسلوب المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، والتعرف على الخصائص الإحصائية لسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات. وكانت أهم النتائج :(المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى العام، المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً وتم التوصل إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، هناك تأثير ايجابي منخفض من الاستثمار العام والخاص معاً على نمو الناتج المحلي، هناك علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار العام والخاص إلا أن تأثير الاستثمار العام أقوى من تأثير الاستثمار الخاص).

- **دراسة العجيلي (١٩٩٩م):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الاستثمار في المجال الرياضي من خلال المعوقات التالية: الإدارية، الاقتصادية، السياسية، الإعلامية. واشتملت عينة البحث على ٣٠ مستثمراً. وكانت أهم النتائج أن هناك معوقات تتعلق بالمحاور التالية: (القانونية، الوعي بالاستثمار الرياضي، السياسة، الفنية، الادارية، التمويلية، التشجيعية ومنها: عدم وجود تشريعات تخص المجال الرياضي وعدم وجود وعي بأهمية الاستثمار وعدم ثبات السياسة الرياضية في مصر). وجاءت أهم التوصيات:(قيام الجهة التشريعية بوضع المجال الرياضي مجالاً للاستثمار وضع الحدود والضوابط التي تضمن الممارسة الديمقراطية للجهات الإدارية في إطار فلسفة تضمن حرية الممارسة، زيادة حجم الاستثمارات المخصصة للرياضة في الخطة الاقتصادية).

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية:

- **دراسة Anton (٢٠٠٤م):**

بعنوان التقييم الاقتصادي لرياضة الصيد في السويد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية رياضة الصيد الترفيهي من الناحية الاقتصادية، أجريت الدراسة على مجموعة من الممارسين لرياضة الصيد الترفيهي في نهر بيسكى ونهر كايتم وقد أكدت الدراسة أن القيمة الاقتصادية لرياضة الصيد في السويد أعلى مما كان يعتقد في الماضي ،والتي أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة، وان المسابقات التي تجرى للحصول على كأس الأسماك "تحقق عائد اقتصادي جيد لمنطقة البحيرات والأنهار التي تجرى بها عملية الصيد ،واقترحت الدراسة عددا من التحسينات المنهجية للأساليب المتاحة لقياس الفوائد البيئة للصيد وكذلك اقتراح طرق بسيطة للحصول على القيمة الجدية للصيد وما تحققه من رواج اقتصادي متعدد.

- **دراسة Carl (٢٠١٠م):**

بعنوان التأثير الاقتصادي لرياضات الشباب : لاستضافة مباريات كرة السلة والبيسبول في مجتمع وسط الجنوب ،هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية لاستضافة رياضة الناشئين في البيسبول في مجتمع الجنوب بأمريكا وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على نشر الوعي بأهمية التأثير الاقتصادي لاستضافة الأحداث الرياضية التي تستضفها المجتمعات، وان هناك زيادة في البحوث المخصصة لتحديد الآثار الاقتصادية التي تحدثها الأحداث الرياضية على المناطق والدول والمدن ، اعتمدت الدراسة على البحوث التجريبية السابقة التي أجريت في مدن الولايات المتحدة واستخدمها كنموذج لتقييم الآثار الاقتصادية على مدن الجنوب وقد أكدت الدراسات التجريبية التي أجريت على الأحداث الرياضية بمدن الجنوب أن هناك عائد اقتصادي من استضافة الأحداث الرياضية وأن الأعداد الكبرى من الزوار من الأمور الضرورية لتحقيق تأثير اقتصادي على المجتمع المضيف.

- **دراسة .Kevin (٢٠١٠م):**

بعنوان المنافسة الاقتصادية وتحقيق الفوز في الألعاب الرياضية للمحترفين هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير المنافسة الاقتصادية بين أصحاب فرق المحترفين على تحقيق الفوز للفرق المنافسة ،واستثمار العائد الاقتصادي في رعاية الموهوبين وتأثير ذلك على جمهور المشاهدين وكذلك العائد الاقتصادي من جراء رعاية الموهوبين ،وأكدت الدراسة أن جمهور المشجعين يفضلون مشاهدة المحترفين وإن رعاية الموهوبين قد يكون له

تأثير على حضور المباريات وإن الاستثمار في المواهب الرياضية يأتي من العائد من رياضة المحترفين التي يقبل عليها الجمهور وأكدت الدراسة على أهمية التكامل بين رياضة المحترفين والموهوبين دون الاعتماد على الدعم الحكومي ومن خلال ملاك الفرق المحترفة.

- **دراسة James. (٢٠١١م):**

بعنوان القيمة الاقتصادية للرياضات المائية في وادي كاش لابودر بولاية كولورادو هدفت الدراسة إلى تقييم الفوائد الاقتصادية المرتبطة بممارسة الرياضات المائية في نهر كاش لابودر استخدم الباحث نموذج تكلفة السفر (TCM) لتقدير المنافع غير التجارية لجميع الممارسين للأنشطة غير التجارية في موقعين النهر المختلفين، وقد أشارت النتائج إلى تقبل الممارسين لنفقات الممارسة والتي تحقق له فائض من المصروفات وكذلك تحقيق اقتصادية جيدة من خلال تلك الممارسة للرياضات المائية بنهر كاش لابودر.

▪ مدى الاستفادة من الدراسات العربية والانجليزية في الدراسة:

١- اشتملت الدراسات السابقة والتي كان عددها عشر دراسات في فترة زمنية بلغت ١٥ سنة امتدت من عام (١٩٩٩م) إلى (٢٠١٢م) على عدد كبير من النتائج والتوصيات التي ساعدت الباحث في وضوح الرؤية عن واقع الاستثمار في الأندية الرياضية والخروج بعد نتائج الدراسة التي قام بها بإذن الله بتوصيات قد تفيد المستثمر والأندية على حد سواء.

٢- كان هناك تنوع في العينات حيث اشتملت على عينات مختلفة من: لاعبين، مسئولين، وإداريين، ومدربين، ورؤساء أندية، وأعضاء لجان أولمبية، ومستثمرين، وبنوك.

٣- اتضح بأن الأداة المناسبة التي تم استخدامها في الدراسات المسحية الوصفية هي الاستبانة وهذا ما نلاحظه في معظم الدراسات التي تم الاستشهاد بها وهو ما ينطبق أيضاً على دراستي.

٤- مجتمعات الدراسة كانت متنوعة بين محلية وعربية.

٥- من خلال الدراسات السابقة تبين أن هناك تخوف بصفة عامة من المستثمرين في الاتجاه إلى الاستثمار في الأندية.

٦- استفاد الباحث في معرفة الواقع الحالي للاستثمار بالإضافة إلى معرفة بعضاً من أوجه القصور في أسباب ابتعاد المستثمرين عن الاستثمار في الأندية الرياضية مثل ما لوحظ في دراسة الرشيد.

٧- اتضح إليّ أن كثيراً من المستثمرين يحتاجون إلى دورات وندوات تعرفهم بجدوى الاستثمار في الأندية الرياضية.

٨- لقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إجراءات الدراسة وفي وضع الإطار النظري واختيار المنهج المناسب والوقوف على أنسب الأدوات وكيفية إعداد هذه الأدوات والاستفادة من توصيات الدراسات السابقة والاقتراحات.

الفصل الثالث:
إجراءات الدراسة

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- الأدوات المستخدمة في الدراسة
- خطوات تصميم الاستبيان
- صدق الاستبيان
- صدق الاتساق الداخلي
- ثبات الاستبيان
- المعالجات الإحصائية

▪ إجراءات الدراسة:

▪ منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي بخطواته وإجراءاته نظرا لمناسبته لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها.

▪ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء ورؤساء القسم الخاص بالاستثمار أو التسويق وكان عددهم الكلي ٢٢ فرد لكل من: (شركة الاتصالات السعودية، شركة موبايلي، شركة زين، شركة عبد اللطيف جميل).

▪ عينة الدراسة:

لم يلجأ الباحث إلى أسلوب العينة بل تم التطبيق على كامل أفراد المجتمع من مديري ورؤساء القسم الخاص بالاستثمار أو التسويق بشركات (الاتصالات السعودية، شركة موبايلي، شركة زين، شركة عبد اللطيف جميل). حيث بلغ عدد الاستبيانات التي تم استرجاعها وصالحة للتحليل الاحصائي (١٨) على النحو التالي:

جدول (١)

توصيف مجتمع الدراسة

م	المؤسسة	العدد	العدد الكلي	النسبة المئوية
١	شركة موبايلي للاتصالات	٣	٥	١٦,٦٧
٢	شركة زين للاتصالات	٣	٣	١٦,٦٧
٣	شركة الاتصالات	١٠	١٢	٥٥,٥٦
٤	شركة عبد اللطيف جميل	٢	٢	١١,١٠
المجموع		١٨	٢٢	% ١٠٠

- **الأداة المستخدمة في الدراسة:**

- **الاستبيان:** ويهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على المعوقات (الإدارية، القانونية، الفنية، السياسية، التمويلية، القرارات التشجيعية، الوعي بالاستثمار الرياضي) التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

- **خطوات تصميم الاستبيان:**

لتصميم أداة الدراسة قام الباحث بالخطوات الآتية:

١- إجراء المسح المرجعي للدراسات السابقة والمراجع العلمية ومقابلة عدد من المتخصصين في المجال لتحديد محاور الاستبيان، وأصبحت محاور الاستبيان هي: محور المعوقات الإدارية، محور المعوقات القانونية، محور المعوقات الفنية، محور المعوقات السياسية، محور المعوقات التمويلية، محور المعوقات التشجيعية، محور معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي.

٢- إجراء المسح المرجعي للدراسات السابقة والمراجع العلمية لتحديد عبارات الاستبيان لكل محور من محاور الاستبيان .

٣- قام الباحث بإعادة صياغة العبارات لتتفق مع مجال الإدارة في التربية البدنية.

٤- عرض الباحث الاستبيان بعد إجراء المسح المرجعي له على المحكمين لاستطلاع آرائهم لتحديد محاور وعبارات الاستبيانات لكل محور ملحق (٢)، (٣) وقد ارتضى الباحث نسبة ٧٠% لاتفاق المحكمين .

- **صدق الاستبيان:**

أ-صدق المحكمين:

قام الباحث بعرض استمارة الاستبيان على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في مجال الإدارة الرياضية في التربية البدنية وذلك لإبداء رأيهم في محاور الاستبيان ومدي ملائمة كل عبارة للمحور المنتمي إليه وعددهم (١٠ محكمين) ملحق (٢) وملحق (٣).

جدول (٢)

عبارات الاستبيان الأول في صورته الأولية قبل وبعد الحذف والتعديل

وصولاً للصورة النهائية طبقاً لآراء المحكمين

م	محاور الاستبيان	عدد العبارات في صورتها المبدئية	عدد العبارات المستبعدة	عدد العبارات بعد رأي المحكمين
١	محور المعوقات الإدارية	٢٧	١٢	١٥
٢	محور المعوقات القانونية	١٩	٧	١٢
٣	محور المعوقات الفنية	٢٧	١٣	١٤
٤	محور المعوقات السياسية	١٨	٨	١٠
٥	محور المعوقات التمويلية	١٧	٩	٨
٦	محور المعوقات التشجيعية	١٨	٦	١٢
٧	محور معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي	٢٨	١٨	١٠
	المجموع	١٥٤	٧٣	٨١

ب–صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث بحساب الصدق بطريقة إحصائية وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل محور مع الدرجة الكلية للاستبيان وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٣)

الصدق بطريقة الاتساق الداخلي.

المحاور	معامل الارتباط
المعوقات الإدارية	،٧٥
المعوقات القانونية	،٧٧
المعوقات الفنية	،٧٧
المعوقات السياسية	،٧٦
المعوقات التمويلية	،٧٤
معوقات القرارات التشجيعية	،٧٥
معوقات الوعي بالاستثمار	،٧٨

جميع قيم معاملات الارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (،٠٥) وهذا مؤشر على صدق الاستبيان.

- **ثبات الاستبيان:**

قام الباحث بالتأكد من ثبات الاستبيان بطريقة معامل ألفا كرونباخ وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٤)

حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ.

المحاور	قيمة ألفا كرونباخ
المعوقات الإدارية	،٧٠٧
المعوقات القانونية	،٧٢٣
المعوقات الفنية	،٧٣٠
المعوقات السياسية	،٧٤٧
المعوقات التمويلية	،٧٥٤
معوقات القرارات التشجيعية	،٧٦٢
معوقات الوعي بالاستثمار	،٧٧٣
الكل	،٨٦٠

تراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ من ٧٠٧، إلى ٨٦٠، وجميعها مرتفعة وتشير إلى تمتع الاستبيان بالثبات، وبالتالي يمكن تطبيقه والوثوق في النتائج.

- **المعالجات الإحصائية:**

استخدم الباحث في إجراء المعالجات الإحصائية الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، واستخدم المعالجات التالية:

. **الإحصاء الوصفي:**

وتمثل في استخراج النسب المئوية لمعرفة درجة الأهمية لعبارات كل محور والمجموع الكلي للمحور.

الفصل الرابع
عرض ومناقشة النتائج

- أولاً: عرض النتائج
- ثانياً: مناقشة النتائج

اولاً: عرض النتائج

تمهيد:

بعد أن تم عرض إجراءات الدراسة في الفصل السابق من خلال بيان الهدف من الدراسة ومنهجها وتحديد مجتمع الدراسة، وأداة الدراسة من حيث حساب الصدق والثبات وتحديد المعالجات الإحصائية في التحليل الكمي لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة.

سيتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وذلك من خلال عرض استجابات أفراد مجتمع الدراسة والتعرف على المعوقات (الإدارية، القانونية، الفنية، السياسية، التمويلية، القرارات التشجيعية، الوعي بالاستثمار الرياضي) التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

السؤال الأول:

ماهي المعوقات الإدارية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال الأول قام الباحث باستخدام التكرار والنسب المئوية والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان

معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات الإدارية ن= ١٨

م	العبارة	موافق		إلى حدٍ ما		غير موافق		المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
١	تعدد جهات الحصول على الموافقات واستصدار التصاريح.	١٠	٥٥,٥٦	٥	٢٧,٧٨	٣	١٦,٦٧	٤٣	%٧٩,٦٣	١٢
٢	التدخل الحكومي المستمر في شئون الأندية الرياضية.	١٣	٧٢,٢٢	١	٥,٥٦	٤	٢٢,٢٢	٤٥	%٨٣,٣٣	٩
٣	التغيير المستمر وعدم ثبات رؤساء وإدارات الأندية الرياضية.	١٠	٥٥,٥٦	٧	٣٨,٨٩	١	٥,٥٦	٤٥	%٨٣,٣٣	٩
٤	عدم وجود تنسيق بين الجهات المختلفة لخدمة الاستثمار في الأندية الرياضية.	١٥	٨٣,٣٣	٣	١٦,٦٧	٠	٠,٠٠	٥١	%٩٤,٤٤	١
٥	طول الفترة الزمنية الخاصة لإصدار تصاريح الاستثمار في الأندية الرياضية.	٥	٢٧,٧٨	١٣	٧٢,٢٢	٠	٠,٠٠	٤١	%٧٥,٩٣	١٣
٦	صعوبة حساب التكلفة الفعلية السليمة التي تمكن من الاستثمار في الأندية الرياضية.	١١	٦١,١١	٦	٣٣,٣٣	١	٥,٥٦	٤٦	%٨٥,١٩	٦
٧	عدم استقرار أوضاع مجالس الإدارات القائمة على إدارة الأندية الرياضية.	١٠	٥٥,٥٦	٧	٣٨,٨٩	١	٥,٥٦	٤٥	%٨٣,٣٣	٩
٨	صعوبة التعامل بين المسئولين عن الأندية الرياضة والمستثمرين.	١١	٦١,١١	٦	٣٣,٣٣	١	٥,٥٦	٤٦	%٨٥,١٩	٦
٩	قلة خبرة القائمين على إدارات الأندية الرياضية.	١٢	٦٦,٦٧	٦	٣٣,٣٣	٠	٠,٠٠	٤٨	%٨٨,٨٩	٤
١٠	عدم الثقة من قبل المستثمر في كفاءة وخبرة القائمين بإدارة الهيئات الرياضية.	١١	٦١,١١	٧	٣٨,٨٩	٠	٠,٠٠	٤٧	%٨٧,٠٤	٥
١١	عدم توفر الخبرات الإدارية والمالية والمتخصصين العاملين بالأندية الرياضية ذوي الاهتمامات الاستثمارية.	١٥	٨٣,٣٣	٢	١١,١١	١	٥,٥٦	٥٠	%٩٢,٥٩	٢
١٢	عدم وجود كفاءات إدارية متخصصة في الاستثمار بالأندية الرياضية.	٨	٤٤,٤٤	٧	٣٨,٨٩	٣	١٦,٦٧	٤١	%٧٥,٩٣	١٣
١٣	عدم الثقة في جدية اتخاذ القرار للقائمين بإدارات الأندية الرياضية.	٧	٣٨,٨٩	٨	٤٤,٤٤	٣	١٦,٦٧	٤٠	%٧٤,٠٧	١٥
١٤	عدم وجود قواعد أساسية تحدد كيفية التعامل واتخاذ القرارات في الأمور المشتركة.	١٤	٧٧,٧٨	٣	١٦,٦٧	١	٥,٥٦	٤٩	%٩٠,٧٤	٣
١٥	عدم وجود خطة استثمارية توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها.	١٠	٥٥,٥٦	٨	٤٤,٤٤	٠	٠,٠٠	٤٦	%٨٥,١٩	٦
	مجموع المحور							**٦٨٣**	**٪٨٤,٣٢**	

ويرى الباحث بأن المعوقات الإدارية للاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة يعود سببها إلى أن التنسيق بين الإدارات ليس بالشكل الكافي الذي يساعد في زيادة الاستثمارات ،وإلى نقص الكفاءات الإدارية والمالية في مجال الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية السعودية وعدم توفرها بالقدر الكافي بالإضافة إلى قلة أصحاب الخبرة وعدم الاهتمام بالتسويق الرياضي داخل الأندية الرياضية ، كما أن القواعد المنظمة للعمل بين الإدارات في مجال الاستثمار الرياضي غير محددة مما أوجد خلل في طبيعة عمل كل إدارة وقصورها في مجال عملها و ضعف التواصل فيما بينها كذلك عدم وجود الهيكل الوظيفي لتلك الإدارات، لذلك يجب البحث عن الكفاءات الإدارية المتخصصة في مجال الاستثمار واستقطابها و التعاون بين الإدارات في مجال الاستثمار الرياضي وتنسيق العمل بشكل أوضح وادق .

السؤال الثاني:

ماهي المعوقات القانونية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟ للإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخدام التكرار والنسب المئوية والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان

معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات القانونية

ن= ١٨

م	العبارة	موافق		إلى حدٍ ما		غير موافق		المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
١	وجود نصوص عن الاستثمار في القوانين الخاصة بالأندية الرياضية لا تفعل.	١٦	٨٨,٨٩	٢	١١,١١	٠	٠,٠٠	٥٢	%٩٦,٣٠	١
٢	عدم وجدود لوائح تنظم العمل الاستثماري في الأندية الرياضية.	١٦	٨٨,٨٩	٢	١١,١١	٠	٠,٠٠	٥٢	%٩٦,٣٠	١
٣	لا تتيح التشريعات والقوانين واللوائح المالية الخاصة بالأندية فرصا كافية للاستثمار في الأندية الرياضية.	٧	٣٨,٨٩	٨	٤٤,٤٤	٣	١٦,٦٧	٤٠	%٧٤,٠٧	١٢
٤	عدم وجود ضمانات كافية للمستثمر للدخول في الاستثمار في الأندية الرياضية.	١٤	٧٧,٧٨	٤	٢٢,٢٢	٠	٠,٠٠	٥٠	%٩٢,٥٩	٣
٥	التمسك بحرفية القانون وكثرة القرارات التي تلغي استقلال الأجهزة الاقتصادية بالدولة.	١٣	٧٢,٢٢	٣	١٦,٦٧	٢	١١,١١	٤٧	%٨٧,٠٤	٧
٦	عدم تخصيص نسبة من الخطة الاستثمارية العامة للدولة للاستثمار في الأندية الرياضية.	١٠	٥٥,٥٦	٦	٣٣,٣٣	٢	١١,١١	٤٤	%٨١,٤٨	٨
٧	رجوع ملكية الأندية الرياضية للحكومة.	١٣	٧٢,٢٢	٥	٢٧,٧٨	٠	٠,٠٠	٤٩	%٩٠,٧٤	٥
٨	عدم ملائمة حجم الاستثمارات الخاصة بالأندية مع أهميتها الاقتصادية.	١٢	٦٦,٦٧	٦	٣٣,٣٣	٠	٠,٠٠	٤٨	%٨٨,٨٩	٦
٩	عدم وجود قانون يسمح باستثمار جميع مرافق الأندية الرياضية بإدارة محترفة.	١٤	٧٧,٧٨	٤	٢٢,٢٢	٠	٠,٠٠	٥٠	%٩٢,٥٩	٣
١٠	عدم وجود قرارات وزارية تسمح للأندية الرياضية باستثمار إمكانياتها.	١٠	٥٥,٥٦	٤	٢٢,٢٢	٤	٢٢,٢٢	٤٢	%٧٧,٧٨	١٠
١١	عدم الإلمام بكيفية المعاملة القانونية لمثل هذا النوع من الاستثمار.	٩	٥٠,٠٠	٨	٤٤,٤٤	١	٥,٥٦	٤٤	%٨١,٤٨	٨
١٢	المركزية في الرقابة تعمل على عزوف المستثمرين عن الاستثمارات في الأندية الرياضية.	٧	٣٨,٨٩	١٠	٥٥,٥٦	١	٥,٥٦	٤٢	%٧٧,٧٨	١٠
	مجموع المحور							**٥٦٠**	**٪٨٦,٤٢**	

ويرجع الباحث أن المعوقات القانونية تعتبر من المعوقات التي تجعل المستثمر يخشى الاستثمار في الأندية السعودية وذلك لخوفه من الحفاظ على حقه في حالة حدوث أي نزاع قانوني بين المستثمر والمؤسسة الرياضية حيث أن القوانين ونصوص القوانين عن الاستثمار بالأندية الرياضية لا تفعل بالقدر الكافي الذي يطمأن المستثمر ويشجع على الاستثمار ، هذا بجانب أن الأندية الرياضية لا تقوم بعمل لائحة داخلية لتنظيم الاستثمار في الأندية الرياضي السعودية مما يقلل من فرص جذب الاستثمار ولا يضمن حق المستثمر، كما لا يشعر المستثمر بوجود الضمانات الكافية له والتي تشجعه على الاستثمار في حالة توقف النشاط لأي سبب من امكانية تحويل الاستثمار في اتجاه آخر أو نشاط بديل.

السؤال الثالث:

ماهي المعوقات الفنية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخدام التكرار والنسب المئوية والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (٧)

التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان

معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات الفنية ن= ١٨

م	العبارة	موافق		إلى حدٍ ما		غير موافق		المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
١	ندرة المتخصصين في مجال الاستثمار الرياضي.	١٥	٨٣,٣٣	٣	١٦,٦٧	٠	٠,٠٠	٥١	%٩٤,٤٤	٣
٢	قلة وجود المراكز المتخصصة في دراسة هذا النوع من الاستثمار الرياضي.	١٧	٩٤,٤٤	١	٥,٥٦	٠	٠,٠٠	٥٣	%٩٨,١٥	١
٣	لا تستخدم الأندية التكنولوجيا الحديثة المعاصرة في الاستثمار الرياضي في الأندية.	١٦	٨٨,٨٩	٢	١١,١١	٠	٠,٠٠	٥٢	%٩٦,٣٠	٢
٤	عدم توافر البيانات الكافية التي تساعد على إجراء دراسات الجدوى السليمة.	١٤	٧٧,٧٨	٤	٢٢,٢٢	٠	٠,٠٠	٥٠	%٩٢,٥٩	٤
٥	عدم دقة البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها لتسهيل عملية الاستثمار الرياضي في الأندية.	١٤	٧٧,٧٨	٤	٢٢,٢٢	٠	٠,٠٠	٥٠	%٩٢,٥٩	٤
٦	صعوبة تسويق المنتج الرياضي مثل (المباريات، المشروعات الرياضية، الفرق، أنشطة الأندية الرياضية).	١٠	٥٥,٥٦	٧	٣٨,٨٩	١	٥,٥٦	٤٥	%٨٣,٣٣	١٢
٧	تدني مستوى جودة إدارة وتنظيم البطولات الرياضية بشكل عام.	١١	٦١,١١	٦	٣٣,٣٣	١	٥,٥٦	٤٦	%٨٥,١٩	١٠
٨	ضعف المستوى الفني للفرق الرياضية في الألعاب المختلفة بالأندية الرياضية.	٨	٤٤,٤٤	٨	٤٤,٤٤	٢	١١,١١	٤٢	%٧٧,٧٨	١٣
٩	صعوبة تحديد هامش الربح المتوقع في ضوء التكلفة المرتبطة (الشعبية، الجماهيرية ،نوع النشاط ، استقرار النظام الإداري ،النتائج) .	١٣	٧٢,٢٢	٣	١٦,٦٧	٢	١١,١١	٤٧	%٨٧,٠٤	٧
١٠	قلة خبرة رجال الأعمال المستثمرين في المجال الرياضي.	١٢	٦٦,٦٧	٥	٢٧,٧٨	١	٥,٥٦	٤٧	%٨٧,٠٤	٧
١١	عدم وجود القيادات الرياضية المؤهلة لكيفية التعامل مع المجال الاستثماري الرياضي.	١١	٦١,١١	٦	٣٣,٣٣	١	٥,٥٦	٤٦	%٨٥,١٩	١٠
١٢	عدم وجود بنية أساسية للرياضة تساعد على الاستثمار طويل الأجل.	١٣	٧٢,٢٢	٣	١٦,٦٧	٢	١١,١١	٤٧	%٨٧,٠٤	٧
١٣	عدم وجود دراسات جدوى سابقة يمكن الاستفادة منها.	١٣	٧٢,٢٢	٤	٢٢,٢٢	١	٥,٥٦	٤٨	%٨٨,٨٩	٦
١٤	عدم وجود الثقة الكافية في تحقيق مكاسب عن طريق الاستثمار في الأندية الرياضية.	٨	٤٤,٤٤	٨	٤٤,٤٤	٢	١١,١١	٤٢	%٧٧,٧٨	١٣
	مجموع المحور							٦٦٦	٪٨٨,١٠	

ويرى الباحث أن المعوقات الفنية التي تجعل المستثمر لا يسعى للاستثمار في الأندية الرياضية إلى ندرة المراكز المتخصصة في إجراء دراسات الاستثمار الرياضي والعائد الاقتصادي ، كما أن المعلومات والبيانات غير متوفرة بشكل جيد يمكن من خلاله عمل دراسات الجدوى التي تشجع المستثمر ، وأن البيانات المتوفرة غير دقيقة الأمر الذي لا يشجع المستثمر في بدء الدخول في هذا المجال الجديد، كما أن الأندية الرياضية السعودية لا تستخدم التكنولوجيا الحديثة في الإعلان عن المنتجات التي تقوم بعرضها متمثلة في النتائج التي يحصل عليها اللاعبين بشكل فوري ولا تقوم بتعريف المستثمرين بهذه النتائج بشكل يجذب المستثمر، وقد يرجع ذلك إلى أن الأعداد المتخصصة في مجال الاستثمار الرياضي تعد قليلة جداً .

السؤال الرابع:

ماهي المعوقات السياسية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟ للإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخدام التكرار والنسب المئوية والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (٨)

التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان

معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات السياسية ن= ١٨

م	العبارة	موافق		إلى حدٍ ما		غير موافق		المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
١	عدم وجود سياسة استثمارية للرياضة في المملكة.	١٢	٦٦,٦٧	٤	٢٢,٢٢	٢	١١,١١	٤٦	%٨٥,١٩	٣
٢	الفارق الكبير بين أهداف الدولة من الرياضة والواقع الحالي للرياضة.	١١	٦١,١١	٥	٢٧,٧٨	٢	١١,١١	٤٥	%٨٣,٣٣	٦
٣	عدم وجود الاهتمام الكافي بالرياضة مثلها كمثل المجالات الأخرى.	٩	٥٠,٠٠	٣	١٦,٦٧	٦	٣٣,٣٣	٣٩	%٧٢,٢٢	١٠
٤	عدم وجود تشجيع رسمي للقطاع الخاص للمساهمة بدور أساسي في التنمية الرياضية.	٩	٥٠,٠٠	٥	٢٧,٧٨	٤	٢٢,٢٢	٤١	%٧٥,٩٣	٩
٥	لا تتوفر الحوافز للمستثمرين السعوديين والأجانب لتوظيف أموالهم في الأندية الرياضية.	١٢	٦٦,٦٧	٤	٢٢,٢٢	٢	١١,١١	٤٦	%٨٥,١٩	٥
٦	عدم صدور قرارات من الدولة تتيح للأندية الرياضية استثمار جميع مواردها بلا قيود.	١٢	٦٦,٦٧	٥	٢٧,٧٨	١	٥,٥٦	٤٧	%٨٧,٠٤	٢
٧	السياسة الاستثمارية للدولة غير موجهه نحو الأندية الرياضية.	١٢	٦٦,٦٧	٤	٢٢,٢٢	٢	١١,١١	٤٦	%٨٥,١٩	٣
٨	عدم وضع الرياضة ضمن خطط التنمية الاستثمارية بالمملكة.	١١	٦١,١١	٤	٢٢,٢٢	٣	١٦,٦٧	٤٤	%٨١,٤٨	٧
٩	عدم وجود أهداف للاستثمار في الأندية الرياضية في اللوائح العامة للاستثمار.	١٣	٧٢,٢٢	٤	٢٢,٢٢	١	٥,٥٦	٤٨	%٨٨,٨٩	١
١٠	عدم وجود سياسة رياضية ثابتة في المملكة.	١٠	٥٥,٥٦	٥	٢٧,٧٨	٣	١٦,٦٧	٤٣	%٧٩,٦٣	٨
	مجموع المحور							**٤٤٥**	**٪٨٢,٤١**	

ويرى الباحث أن المعوقات السياسية أن أمكن التغلب عليها سوف تساعد في نشر الاستثمار في الأندية الرياضة ، حيث أن اللوائح العامة للاستثمار العامة لا تهتم بوجود أهداف خاصه وواضحة للاستثمار في الأندية الرياضة مما ينعكس على الأهداف بالأندية الرياضية ولا يشجع المستثمر على الاستثمار في الأندية الرياضية السعودية ، كما أن الأندية الرياضية لا يمكنها استغلال جميع مواردها بحرية حيث أن القرارات بالدولة والخاصة بالاستثمار بالأندية الرياضية وضعت شروط وقيود للعمل بالأندية تحد من نشاط الاستثمار بالأندية الرياضية لرجوع ملكيتها لها ، كما لا توجد سياسة استثمارية واضحة للرياضة بالمملكة لعربية السعودية ولا تساعد على تشجيع المستثمرين لتوظيف أموالهم في مجال الرياضة بالأندية السعودية .

السؤال الخامس:

ماهي المعوقات التمويلية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟ للإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخدام التكرار والنسب المئوية والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (٩)

التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان

معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات التمويلية ن= ١٨

م	العبارة	موافق		إلى حدٍ ما		غير موافق		المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
١	صعوبة الحصول على قروض تمنح لتيسير مثل هذا النوع من الاستثمار.	١٠	٥٥,٥٦	٨	٤٤,٤٤	٠	٠,٠٠	٤٦	%٨٥,١٩	٢
٢	عدم اقتناع رجال المؤسسات المالية بالرياضة كمجال استثماري جيد.	١٠	٥٥,٥٦	٤	٢٢,٢٢	٤	٢٢,٢٢	٤٢	%٧٧,٧٨	٥
٣	عدم وجود ضمانات كافية لهذا النوع من الاستثمار.	١٤	٧٧,٧٨	٤	٢٢,٢٢	٠	٠,٠٠	٥٠	%٩٢,٥٩	١
٤	عدم توفر البيانات الكافية التي تساعد على إجراء دراسات الجدوى السليمة.	١١	٦١,١١	٦	٣٣,٣٣	١	٥,٥٦	٤٦	%٨٥,١٩	٢
٥	ارتفاع سعر الفائدة للقروض التي تمنحها المؤسسات المالية للمستثمرين في الأندية الرياضية.	٤	٢٢,٢٢	١٢	٦٦,٦٧	٤	٢٢,٢٢	٤٠	%٧٤,٠٧	٦
٦	اعتماد الأندية الرياضية على التمويل الحكومي بشكل رئيسي.	٤	٢٢,٢٢	٨	٤٤,٤٤	٦	٣٣,٣٣	٣٤	%٦٢,٩٦	٨
٧	عدم إعطاء فترة سماح كافية للمستثمر من قبل المؤسسات المالية لسداد القرض بكل يسر وسهولة.	٤	٢٢,٢٢	١١	٦١,١١	٣	١٦,٦٧	٣٧	%٦٨,٥٢	٧
٨	عدم ثقة المؤسسات المالية من إعطاء قروض لمثل هذا النوع من الاستثمار الرياضي	١٢	٦٦,٦٧	٤	٢٢,٢٢	٢	١١,١١	٤٦	%٨٥,١٩	٢
	مجموع المحور							**٣٤١**	**٪٧٨,٩٤**	

ويرى الباحث أن المعوقات التمويلية تعد أحد العقبات أمام الاستثمار في الأندية الرياضة حيث لا تتوافر الضمانات الكافية للمستثمر تشجع على توظيف الأموال في الأندية الرياضية ، كما أن القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار لا تساعد على سهولة الحصول على قروض ، كما أن الفائدة على هذه القروض تعد مرتفعة نسبياً فلا تشجع المستثمر على المخاطرة في مثل هذه الاستثمارات ، وهذا قد يرجع الى أن المسئولين عن المؤسسات المالية لا يقتنعون بالنشاط الرياضي كنشاط جديد للاستثمار ولذلك لابد من إجراء دراسات وندوات عن أهمية الاستثمار والعائد الاقتصادي من الرياضة للقائمين على المؤسسات المالية والاستثمارية بالمملكة العربية السعودية .

السؤال السادس:

ماهي معوقات القرارات التشجيعية التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخدام التكرار والنسب المئوية والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (١٠)

التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان

معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور المعوقات التشجيعية ن= ١٨

م	العبارة	موافق		إلى حدٍ ما		غير موافق		المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
١	عدم توفر أساليب التحفيز والتشجيع مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيض الضرائب المطبقة.	١١	٦١,١١	٦	٣٣,٣٣	١	٥,٥٦	٤٦	%٨٥,١٩	٥
٢	عدم وجود قواعد أساسية تحدد كيفية التعامل واتخاذ القرار بين المستثمرين والقيادات الرياضية.	١٤	٧٧,٧٨	٤	٢٢,٢٢	٠	٠,٠٠	٥٠	%٩٢,٥٩	٢
٣	عدم قيام الإعلام بدوره تجاه المستثمرين.	١٢	٦٦,٦٧	١	٥,٥٦	٥	٢٧,٧٨	٤٣	%٧٩,٦٣	١٠
٤	عدم صدور قرارات اقتصادية تشجع المستثمر للدخول في المجال الرياضي.	١٣	٧٢,٢٢	٤	٢٢,٢٢	١	٥,٥٦	٤٨	%٨٨,٨٩	٤
٥	عدم اتخاذ إجراءات تنفيذية من الحكومة تدل على الاهتمام بالاستثمار في الأندية الرياضة.	١١	٦١,١١	٦	٣٣,٣٣	١	٥,٥٦	٤٦	%٨٥,١٩	٥
٦	عدم وجود دافع شخصي من المستثمرين للدخول في المجال الرياضي.	٧	٣٨,٨٩	٨	٤٤,٤٤	٣	١٦,٦٧	٤٠	%٧٤,٠٧	١٢
٧	عدم وجود رؤية مستقبلية تدل على انتشار هذا النوع من الاستثمار على جميع الأنشطة والألعاب الرياضية بمختلف مستوياتها في المملكة.	١٢	٦٦,٦٧	٤	٢٢,٢٢	٢	١١,١١	٤٦	%٨٥,١٩	٥
٨	عدم وجود البيئة التحفيزية في المملكة للاستثمار في الأندية الرياضية.	١٢	٦٦,٦٧	٤	٢٢,٢٢	٢	١١,١١	٤٦	%٨٥,١٩	٥
٩	عدم وجود تشجيع رسمي للقطاع الخاص للمساهمة بدور أساسي في التنمية الرياضية من خلال الاستثمار في الأندية الرياضية.	١٥	٨٣,٣٣	١	٥,٥٦	٢	١١,١١	٤٩	%٩٠,٧٤	٣
١٠	عدم وجود قرارات تحفز وترغب الجماهير لحضور المباريات في الملاعب.	١٧	٩٤,٤٤	٠	٠,٠٠	١	٥,٥٦	٥٢	%٩٦,٣٠	١
١١	عدم وجود أهداف استثمارية داخل الأندية تحفز المستثمر.	١٢	٦٦,٦٧	٤	٢٢,٢٢	٢	١١,١١	٤٦	%٨٥,١٩	٥
١٢	غياب الدعاية والإعلان الكافية التي تسوق للنادي الرياضي وتجذب المستثمر.	٨	٤٤,٤٤	٩	٥٠,٠٠	١	٥,٥٦	٤٣	%٧٩,٦٣	١٠
	مجموع المحور							**٥٥٥**	**٪٨٥,٦٥**	

ويرى الباحث أن المعوقات التشجيعية أساسية في تأخر الاستثمار الرياضي بالمملكة العربية السعودية ، حيث لا توجد إجراءات لتحفيز الجمهور لحضور المباريات في الملاعب لمختلف الرياضات ، كذلك لا توجد قواعد لتحدد طريقة وأسلوب التعامل بين المستثمر والقيادات الرياضية تجع المستثمر يتعامل مع المؤسسات الرياضية بطريقة سهلة ويمكن التواصل بشكل جيد ، كما قد يرجع إلى أن الحكومة هي التي تقوم على الإنفاق على الأندية الرياضية فلا يوجد دور للقطاع الخاص في تنمية موارد الأندية الرياضية مما يقلل من فرص تواجد المستثمرين في الأنشطة الرياضية ، وكذلك قد ترجع إلى قصور في دور الإعلام وعدم التسويق الجيد للأندية الرياضية وهذا قد يرجع إلى عدم وجود رؤية مستقبلية للأنشطة الرياضة وكيفية الاستثمار فيها داخل المملكة بشكل عام .

السؤال السابع:

ماهي معوقات الوعي بالاستثمار التي تواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال الأول قام الباحث باستخدام التكرار والنسب المئوية والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (١١)

التكرارات والنسب المئوية للاستجابات والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارة من عبارات استبيان

معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية محور معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي ن= ١٨

م	العبارة	موافق		إلى حدٍ ما		غير موافق		المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
١	عدم الاقتناع بالرياضة والدور الذي تلعبه في تنمية الفرد والمجتمع.	١١	٦١,١١	٢	١١,١١	٥	٢٧,٧٨	٤٢	%٧٧,٧٨	٥
٢	عدم وجود الوعي الكافي لدى المستثمرين والمسئولين لأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية.	١٢	٦٦,٦٧	٣	١٦,٦٧	٣	١٦,٦٧	٤٥	%٨٣,٣٣	٢
٣	عدم وجود الوعي الكافي لدى القائمين بإدارة الأندية الرياضية بالاستثمار الرياضي.	٦	٣٣,٣٣	٩	٥٠,٠٠	٣	١٦,٦٧	٣٩	%٧٢,٢٢	٦
٤	اقتناع المستثمر بأن المجالات الاستثمارية الأخرى أفضل من مجال الاستثمار الرياضي.	١٣	٧٢,٢٢	٤	٢٢,٢٢	١	٥,٥٦	٤٨	%٨٨,٨٩	١
٥	لا تتيح المحطات التلفزيونية المتخصصة للرياضة بث جميع الأنشطة الرياضية.	٥	٢٧,٧٨	٩	٥٠,٠٠	٤	٢٢,٢٢	٣٧	%٦٨,٥٢	١٠
٦	الرياضة ليست المجال ذو الأولوية بالنسبة للاستثمار والمستثمرين.	٧	٣٨,٨٩	٧	٣٨,٨٩	٤	٢٢,٢٢	٣٩	%٧٢,٢٢	٦
٧	غياب الوعي لدى الفرد والمجتمع بأهمية ودور الرياضة.	٨	٤٤,٤٤	٥	٢٧,٧٨	٥	٢٧,٧٨	٣٩	%٧٢,٢٢	٦
٨	غياب الدورات والندوات التوعوية بأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية.	١٣	٧٢,٢٢	١	٥,٥٦	٤	٢٢,٢٢	٤٥	%٨٣,٣٣	٢
٩	عدم وجود الوعي لدى القائمين على إدارة اللجنة الاولمبية بأهمية الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية.	١٠	٥٥,٥٦	٥	٢٧,٧٨	٣	١٦,٦٧	٤٣	%٧٩,٦٣	٤
١٠	عدم استمرار الإقبال الجماهيري على الألعاب والأنشطة الرياضية بصورة مستمرة.	٩	٥٠,٠٠	٣	١٦,٦٧	٦	٣٣,٣٣	٣٩	%٧٢,٢٢	٦
	مجموع المحور							٤١٦	٪٧٧,٠٤	

ويرى الباحث أن معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي من المعوقات التي توثر في الاستثمار داخل الأندية الرياضة حيث أن المستثمر لا يدرك أهمية الاستثمار الرياضي ولا يثق في توظيف أمواله في هذا المجال وهذا يرجع إلى أن المستثمر يقتنع بأن الاستثمار في المجالات الأخرى أفضل لوجود قوانين ولوائح تنظم الاستثمار ، كذلك توجد ضمانات كافية للمستثمر تجعله يطمأن على أمواله في الاستثمار وعلى ثقة بأن أصول الأموال سوف تنمو ، كما أن القائمين على الاستثمار لا ينظمون الدورات والندوات التوعوية والخاصة بمجال الاستثمار في الأندية الرياضة وما هو العائد المادي من الاستثمار الرياضي ، كذلك القائمين على الرياضة بالاتحادات الرياضية واللجنة الأوليمبية ليسوا على دراية كاملة بوسائل الاستثمار الرياضي وكيفية جذب المستثمرين للمجال الرياضي ، وكذلك لا تسعى الأندية الرياضة على بث الأنشطة الرياضية المختلفة على شاشات التليفزيون مما قد يشجع المستثمر على الاستثمار في المجال الرياضي داخل المملكة العربية السعودية.

ثانياً: مناقشة النتائج:

بعد ان تم عرض النتائج الخاصة بكل محور من محاور معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية وتم التعليق عليها من وجه نظر الباحث سنقوم بمناقشة جميع النتائج التي توصلت اليها الدراسة ومدى ارتباطها بالدراسات السابقة وسنبدأ بعرض جدول (١٢) والذي يبين ملخص كامل للمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لمحاور استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

جدول (١٢)

ملخص المجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لمحاور استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية

ن= ١٨

م	المحاور	المجموع التقديري	الوزن النسبي	الترتيب
١	المعوقات الإدارية	٦٨٣	٨٤,٣٢٪	٤
٢	المعوقات القانونية	٥٦٠	٨٦,٤٢٪	٢
٣	المعوقات الفنية	٦٦٦	٨٨,١٠٪	١
٤	المعوقات السياسية	٤٤٥	٨٢,٤١٪	٥
٥	المعوقات التمويلية	٣٤١	٧٨,٩٤٪	٦
٦	المعوقات التشجيعية	٥٥٥	٨٥,٦٥٪	٣
٧	معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي	٤١٦	٧٧,٠٤٪	٧

يتضح من جدول (١٢) المجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لمحاور استبيان معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية حيث يتضح من الجدول أن المحور رقم (٣) و هو "المعوقات الفنية" جاء في الترتيب الأول بوزن نسبي (٨٨,١٠ %)، ثم جاء المحور رقم (٢) وهو "المعوقات القانونية" في الترتيب الثاني بوزن نسبي (٨٦,٤٢%)، ثم جاء المحور رقم (٦) و هو "المعوقات التشجيعية" في الترتيب الثالث بوزن نسبي بلغ (٨٥,٦٥%) ، ثم جاء

المحور رقم (١) وهو "المعوقات الإدارية" في الترتيب الرابع بوزن نسبي بلغ (٨٤,٣٢%)، ثم جاء المحور رقم (٤) وهو " المعوقات السياسية " في الترتيب الخامس بوزن نسبي بلغ (٨٢,٤١%)، ثم جاء المحور رقم (٥) وهو "المعوقات التمويلية" في الترتيب السادس بوزن نسبي بلغ (٧٨,٩٤%)، ثم جاء المحور رقم (٧) وهو "معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي" في الترتيب السابع بوزن نسبي بلغ (٧٧,٠٤%).

ويرى الباحث أن المعوقات الفنية جاءت في الترتيب الأول حيث أنها ترتبط بالأداء الاستثماري والتفاصيل والمعلومات الخاصة بالاستثمار الرياضي وكيفية توصيل المعلومات الخاصة بالاستثمار الرياضة للمستثمر، ثم جاءت المعوقات القانونية وهى من أهم المعوقات والتي لا تضمن للمستثمر حقوقه وطريقة حفظ أمواله وطرق حل الخلافات القانونية التي قد تنشأ بين المستثمر والمؤسسات الرياضية ، ثم المعوقات التشجيعية والتي تجعل المستثمر يقبل على الاستثمار في المجال الرياضة مثل خفض الفائدة على القروض في الاستثمار الرياضي أو عرض ندوات بها تجارب لدول أخرى تظهر العائد المادي للاستثمار الرياضي، ثم جاءت المعوقات الإدارية وهى تتعلق بنقص خبرة العاملين بإدارات النشاط الرياضي بالأندية وطرق تسويق الأنشطة الرياضة والتعامل بين الإدارات في تبادل المعلومات وسهولة إنهاء الإجراءات مما يساعد على تشجيع الاستثمار الرياضي، ثم جاءت المعوقات السياسية وتشمل وضع الأهداف العامة للاستثمار في المجال الرياضي وهى غير واضحة في استراتيجية الاستثمار في المملكة العربية السعودية مما يخيف المستثمر من الخوض في هذا المجال، ثم جاءت المعوقات التمويلية والمتمثلة في صعوبة الحصول على قروض للاستثمار الرياضي كما أن الفائدة التي توضع على القروض في هذا المجال مرتفعة مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار في المجالات الأخرى، ثم جاءت المعوقات الخاصة بالوعي بالاستثمار الرياضي حيث لا يعرف الكثير من المستثمرين العائد الاقتصادي من الاستثمار الرياضي وذلك لندرة الندوات والدورات التوعوية بمجال الاستثمار الرياضي وعدم اهتمام القائمين على الاستثمار بالاهتمام بالمجال الرياضي والتعرف على تجربة الدول المختلفة والعائد الاقتصادي من الاستثمار الرياضي. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه كل من، دراسة علم الدين (٢٠١٢م) من ضرورة وجود وحدات للتسويق داخل المؤسسات الرياضية ، دراسة الشافعي (٢٠١٢م) أنه يجب تنظيم الاستثمار من خلال وضع قانون خاص بالاستثمار الرياضي

أو لوائح لتنظيم الاستثمار، دراسة فتح الله (٢٠١١م) أنه يجب التوسع في إعلانات الملاعب ، التعاقد مع شركات الملابس الرياضية من خلال عرض منتجاتها ، التعاقد مع شركات الدعاية بالمؤسسة التعليمية، أهمية وجود هيكل تنظيمي لإدارة الاستثمار، وجود رؤية مستقبلية واستراتيجية موضوعة ومخططة من جانب الدولة للاستثمار، تسهيل الإجراءات والإعفاءات الضريبية لاستخراج تراخيص للاستثمار الرياضي، دراسة مبروك (٢٠١١م) ضرورة زيادة الاعتمادات المالية لرياضة ألعاب القوى، اهتمام وسائل الإعلام برياضة ألعاب القوى ، وجود إدارة متخصصة للتسويق بالأندية، وضع تشريعات واضحة لاستثمار رياضة ألعاب القوى، تسهيل الأمور الضريبية للاستثمار الخاص ، دراسة العمادي (٢٠١٠م) يجب العمل على إقرار السياسات واللوائح والتشريعات والقوانين المشجعة على الاستثمار، إصدار القوانين التي تتيح للأندية استثمار مواردها، توفير قواعد البيانات الخاصة بإمكانات الأندية التي يمكن الاستثمار فيها، العمل على عدم تعدد الجهات المسئولة عن منح الموافقات وإصدار التصاريح ، نشر الوعي بين المستثمرين بأهمية الأندية كمجال استثماري، دراسة عدله (٢٠١٠م) ضرورة استقرار الأوضاع السياسية في الدولة، ضرورة زيادة مساحة المناخ الديمقراطي ، ضرورة تقديم الدولة لكافة التسهيلات لجذب المستثمر، ضرورة تطوير القوانين المعمول بها لتضمين لوائح وتشريعات عن الاستثمار الرياضي، ضرورة اقتناع الدولة بالمجال الرياضي كمصدر من مصادر الدخل القومي، دراسة الرشيد(٢٠١٠م) يوجد شركات لديها وجهة نظر سلبية اتجاه الرعاية الرياضية ومن الأفضل أن تطلع على الدراسات والبحوث المقدمة في هذا الشأن من متخصصين لأجل بحث وفهم الدور الكبير الممكن أن تلعبه الرعاية الرياضية في بناء علاقة متينة مع العملاء ، كما توصي بالدخول في برامج رعاية مشتركة للتغلب على عائق الكلفة العالية للرعاية الحصرية، كما هو الحال في ريال مدريد الذي تتشارك رعايته ستة شركات، تقدم الدراسة توصيات للمنظمات الرياضية أن تعمل على تحفيز الشركات للدخول في هذا المجال ونشر الوعي بأهميته كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات، على الاتحاد السعودي لكرة القدم الأخذ بعين الاعتبار أن الأندية الأقل جاذبية لا تحظى بالتغطية الإعلامية التي تساعدها بالحصول على رعاة، لذلك يجب البحث عن كيفية زيادة التغطية الإعلامية لهذه الأندية، دراسة حجازي الشافعي

(٢٠٠٩م) يجب وضع استراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار، تحديد ما يجب مراعاته لتسويق المشروعات الصغيرة ،اختيار النشاط والخدمات الرياضية المقدمة للمستفيدين، ضرورة أن تتبع الإدارة التسويقية الخطط الموضوعة سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل، ضرورة مراعاة البيئة المحيطة عند التسويق الرياضي والاستثمار، دراسة العتي(٢٠٠٦م)، دراسة الحمود(٢٠٠٤م) يجب تطوير النظم والسياسات والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي، تطوير كفاءة المعلومات، زيادة مقومات ربحية الاستثمارات الأجنبية، تطوير استراتيجية وآليات الترويج لمزايا الاستثمار الأجنبي، دراسة العجيلي(١٩٩٩م)قيام الجهات التشريعية بوضع المجال الرياضي مجالا للاستثمار ،وضع الحدود والضوابط التي تضمن الممارسة الديمقراطية للجهات الإدارية في إطار فلسفة تضمن حرية الممارسة، زيادة حجم الاستثمارات المخصصة للرياضة في الخطة الاقتصادية.

الفصل الخامس:
أهم النتائج والتوصيات والمقترحات

- اولاً: أهم النتائج
- ثانياً: التوصيات
- ثالثاً: المقترحات

تمهيد:

يعرض الباحث في هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ثم نستعرض ترتيب المحاور بناءً على ما حصل عليه كل محور من محاور المعوقات بالنسبة المئوية ثم نذكر جميع التوصيات التي توصلت اليها الدراسة وأخيراً مقترحات الباحث.

- **اولاً: أهم النتائج:**

- **محور المعوقات الفنية:**

جاء في الترتيب الأول لأكبر معوق يواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية ويرى الباحث أن هذا بسبب ارتباط هذا المحور بالأفكار الاستثمارية والخبرات والكفاءات القيادية المتخصصة في إدارة الاستثمار وهذا مفقود بشكل واضح وملموسة في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية بالإضافة الى ارتباط هذا المحور بكيفية دراسة الجدوى وصعوبة الحصول على معلومات عن الأندية الرياضية وهذا ما نفتقده أيضا.

- **محور المعوقات القانونية:**

جاء في الترتيب الثاني لأكبر معوق يواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية ويرى الباحث أن السبب يرجع لخوف المستثمر من ضياع حقوقه وأمواله في ظل القوانين والأنظمة الغير مفسرة بالشكل الدقيق والواضح.

- **محور معوقات القرارات التشجيعية:**

جاء في الترتيب الثالث لأكبر معوق يواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية ويفسر الباحث ذلك لقلة المرغبات والمحفزات الضريبية وخفض الفائدة على القروض التي تعطى من المؤسسات المالية للمستثمرين.

- **محور المعوقات الإدارية:**

جاء بالترتيب الرابع لأكبر معوق يواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية ويرى الباحث أن السبب يعود الى صعوبة وروتينية الإجراءات المتعلقة بإصدار تصاريح الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية بالإضافة الى نقص خبرة العاملين وعدم ادراكهم لطرق الاستثمار في الأندية.

- **محور المعوقات السياسية:**

جاء في الترتيب الخامس لأكبر معوق يواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية ويفسر الباحث ذلك الى عدم وضوح اهداف الدولة واستراتيجيتها نحو الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

- **محور المعوقات التمويلية:**

جاء في الترتيب السادس لأكبر معوق يواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية ويرى الباحث الى أن ذلك يعود الى صعوبة الحصول على قروض الاستثمار الرياضي وارتفاع الفائدة المحسوبة عليها.

- **محور معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي:**

جاء في الترتيب السابع والأخير لأكبر معوق يواجه المستثمرين في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية ويرى الباحث أن سبب ذلك هو عدم وعي وفهم المستثمرين بالعائد الاقتصادي الكبير والسريع من وراء الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

- وقد كان الوزن النسبي لكل محاور من محاور معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية على النحو التالي:
  - محور "المعوقات الفنية" جاء في الترتيب الأول بوزن نسبي (٨٨,١٠ %).
  - محور "المعوقات القانونية" في الترتيب الثاني بوزن نسبي (٨٦,٤٢%).
  - محور "المعوقات التشجيعية" في الترتيب الثالث بوزن نسبي بلغ (٨٥,٦٥%).
  - محور "المعوقات الإدارية" في الترتيب الرابع بوزن نسبي بلغ (٨٤,٣٢%).
  - محور "المعوقات السياسية" في الترتيب الخامس بوزن نسبي بلغ (٨٢,٤١%).
  - محور "المعوقات التمويلية" في الترتيب السادس بوزن نسبي بلغ (٧٨,٩٤%).
  - محور "معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي" في الترتيب السابع بوزن نسبي بلغ (٧٧,٠٤%).

▪ ثانياً: التوصيات:

يوصى الباحث بما يلي:

١ -ضرورة التنسيق بين الجهات المختلفة لخدمة الاستثمار في الأندية الرياضية.

٢ – توفير الخبرات الإدارية والمالية والمتخصصين بالأندية الرياضية ذوي الاهتمامات الاستثمارية.

٣ – وضع قواعد أساسية تحدد كيفية التعامل واتخاذ القرارات في الأمور المشتركة.

٤ – تطبيق النصوص الاستثمارية في القوانين الخاصة بالأندية الرياضية.

٥ – وضع لوائح تنظم العمل الاستثماري في الأندية الرياضية.

٦ – توفير ضمانات كافية للمستثمر للدخول في الاستثمار في الأندية الرياضية.

٧ – اقتراح قانون يسمح باستثمار جميع مرافق الأندية الرياضية بإدارة محترفة.

٨ – العمل على البدء الفعلي لوضع الخطوات الأولى لتهيئة الأندية الرياضية للخصخصة.

٩ -استخدام الأندية للتكنولوجيا الحديثة المعاصرة في الاستثمار الرياضي.

١٠ -توفير البيانات الكافية التي تساعد على إجراء دراسات الجدوى السليمة.

١١ – وضع أهداف للاستثمار في الأندية الرياضية في اللوائح العامة للاستثمار.

١٢ – العمل على صدور قرارات من الدولة تتيح للأندية الرياضية استثمار جميع مواردها بلا قيود.

١٣ – وضع سياسة استثمارية للرياضة في المملكة العربية السعودية.

١٤ -وضع ضمانات كافية للاستثمار الرياضي.

١٥ – تسهيل الحصول على قروض الاستثمار الرياضي.

١٦ -تحفيز وترغب الجماهير لحضور المباريات في الملاعب.

١٧ -وضع قواعد أساسية تحدد كيفية التعامل واتخاذ القرار بين المستثمرين والقيادات الرياضية.

١٨ – العمل على تشجيع رسمي للقطاع الخاص للمساهمة بدور أساسي في التنمية الرياضية من خلال الاستثمار في الأندية الرياضية وإنشاء المراكز المتخصصة في دراسة مثل هذا النوع من الاستثمارات.

١٩ -زيادة وعي المستثمرين والمسئولين لأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية.

٢٠ -تنظيم الدورات والندوات التوعوية بأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية.

٢١ – إجراء المزيد من الدراسات في مجال الاستثمار الرياضي.

▪ ثالثاً: المقترحات:

يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

١- واقع السياسة الاستثمارية في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية.

٢- معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة.

٣- معوقات الخصخصة للأندية الرياضية في المملكة العربية السعودي

المراجـــع

- **اولاً: المراجع العربية**
- **ثانياً: المراجع الأجنبية**

▪ أولاً: المراجع العربية:

١-أبو إسماعيل، فؤاد (١٩٩٩م). إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

٢ -أبو العلا، يسري محمد (٢٠٠٨م). علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، كلية الحقوق، جامعة بنها، الإسكندرية.

٣. جمعة، سعود سالم (٢٠٠٤م). البناء الاستراتيجي لخصخصة الرياضة بدولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه، بحث منشور، كلية التربية الرياضية بنين، جامعة حلوان.

٤. جمعة، سعيد فرحات (٢٠٠٠م). الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض.

٥. حاتم، سامي عفيف (١٩٩٤م). الخبرة الدولية للخصخصة، مكتبة عين شمس، القاهرة.

٦. حجازي، علية عبد المنعم (٢٠٠٩م). استراتيجية للتسويق الرياضي ولاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٧. حردان، الطاهر حيدر (١٩٩٧م). مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٨. حسنين، أشرف صبحي (٢٠٠٧م). بعنوان الاستثمار وتطوير الرياضة المصرية كنتائج للجنة الاستثمار بوزارة الشباب دراسة تقويمية، بحث منشور، مجلة كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم، جامعة حلوان.

٩. الحمود، غدير سعد (٢٠٠٤م). العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

١٠. الحناوي، محمد صالح ومصطفى، نهال فريد (٢٠٠٤م). الاستثمار في الأسهم والسندات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية.

١١. الخولي، أمين أنور (١٩٩٦م). الرياضة والمجتمع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، سلسلة عالم المعرفة، ال عدد٢١٦، الكويت.

١٢. درويش، كمال الحمامي ومحمد، المهندس سهير(١٩٩٦م). الإدارة الرياضية، الأسس والتطبيقات، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣- درويش، كمال الدين وحسا نين، محمد صبحي (٢٠٠٤م). التسويق والاتصالات الحديثة وديناميكية الأداء البشرى في إدارة الرياضة، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي ، ٩٤شارع العقاد مدينة نصر، القاهرة.

١٤- الرازي، محمد أبي بكر بن عبد القادر (٢٠٠٦م). مختار الصحاح، مكتبة لبنان ١٩٨٩م، ساحة رياض الصلح، بيروت.

١٥- رشيد، عبد الحكيم (٢٠١٠م). مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان وسط البلد.

١٦- الرشيد، يوسف (٢٠١٠م). تحقيق في امتناع البنوك السعودية من استخدام الرعاية الرياضية كوسيلة تسويق، رسالة ماجستير، جامعة هل.

١٧- سلامة، عبد الحميد (١٩٨٦). الرياضة مظاهرها السياسية والاجتماعية والتربوية، اليونسكو، الدار العربية للكتاب، طرابلس.

١٨- الشافعي، حسن أحمد (٢٠٠٧م). الخصخصة الإدارية والقانونية في التربية البدنية والرياضية، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية.

١٩- الشافعي، حسن أحمد (٢٠٠٦م). التمويل والتمويل التأجيري في الرياضة، دار الوفاء للطباعة، الإسكندرية.

٢٠- الشافعي، حسن أحمد (٢٠٠٢م). الخصخصة الإدارية والقانونية في التربية البدنية والرياضية، مكتبة الإشعاع الفني، الطبعة الأولى، الإسكندرية.

٢١- الشافعي، حسن أحمد (٢٠٠٦م). الاستثمار والتسويق في التربية الرياضية والبدنية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

٢٢- الشافعي، حسن أحمد (٢٠١١م). تطبيقات ميدانية معاصرة في الاستثمار والتمويل في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

٢٣- شحاتة، إبراهيم (١٩٩٥م). وصيتي لبلادي، الجزء الثاني، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٤- الشراح، رمضان، وحسن، محروس (١٩٩٩م). الاستثمار النظرية والتطبيق، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن.

٢٥- شلبي، سعد أحمد (٢٠٠٥م). أسس إدارة التسويق الرياضي، المكتبة المصرية بالمنصورة.
٢٦- الشيخ، محمد (٢٠١١م). استثمار الأراضي المخصصة للأندية الرياضية، مقال منشور. الالكترونية الاقتصادية.
٢٧- الصيرفي، محمد (٢٠٠٥م). إدارة التسويق، حورس الدولية للطباعة، الإسكندرية.
٢٨- عبد الرحيم، أشرف عبدا لمعز(١٩٩٦م). تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، التربية الرياضية بنين، جامعة حلوان.
٢٩- عبد الغني، نعمان (٢٠١٠م). الاقتصاد والرياضة مجلة أدباء الشام.
٣٠- العتي، محمد عبدا لرحمن (٢٠٠٦م). متطلبات تطوير المناخ الاستثماري بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الشارقة.
٣١- علم الدين، دعاء محمد عابدين محمد (٢٠١٢م). استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
٣٢-علي، سمير عبدا لحميد (١٩٩١م). إدارة الهيئات الرياضية النظرية والتطبيق، منشأة المعارف، الإسكندرية.
٣٣- العلي، أشرف محمود حسين (١٩٩٩م). معوقات الاستثمار في المجال الرياضي في جمهورية مصر الغربية، رسالة ماجستير، جامعة حلوان.
٣٤- علي، عادل فاضل (٢٠٠٧م). التسويق في المجال الرياضي، كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد.
٣٥- العمادي، أحمد علوم (٢٠١٠م). معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بدولة قطر، رسالة دكتوراه، جامعة قطر.
٣٦- غانم، محمد أحمد (٢٠٠٩م). تشريعات الاستثمار في مرحلة ما قبل وما بعد الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.
٣٧- الغرفة التجارية بالقاهرة (١٩٩٨م). وسائل تشجيع الاستثمار الخاص في مصر، الترويج للاستثمار والتقنيات والتجارب، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

٣٨. فتح الله، محمود عبد العظيم عبد السلام(٢٠١١م). دراسة تحليلية للاستثمار الرياضي في المؤسسات التعليمية والرياضية، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق.

٣٩. القحطاني، سالم سعيد (٢٠٠٦م). مستقبل الاستثمار في المملكة العربية السعودية، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب المستثمر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة.

٤٠. كاشف، عزت محمود (١٩٩٦م). اقتصاديات التربية البدنية والرياضة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٤١. مبروك، أسامة محمد مصطفى(٢٠١١م). تقويم الاستثمار في رياضة العاب القوى المصرية، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق.

٤٢. محمود، علي حافظ (١٩٩٠م). مبادئ الاقتصاد الوضعي من منظور إسلامي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، دار الفكر العربي.

٤٣. مراد، محمد حلمي (١٩٥٦م). أصول الاقتصاد، الجزء الأول، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

٤٤. مطر، عدله (٢٠١٠م). محددات الاستثمار في المجال الرياضي بدولة الكويت، كلية التربية الأساسية، قسم التربية البدنية، دولة الكويت.

٤٥. المالك، صالح عبد الله (٢٠٠٤م). الاستثمار في الرياضة خصخصة الأندية الرياضية السعودية دراسة استطلاعية ميدانية مقارنة بين الأندية السعودية والمصرية والانجليزية، الرياض.

٤٦. هورد جون، هاورد دينيس (٢٠١١م). تمويل الرياضة، يوسف عطية الثبيتي مترجم الكتاب، الرياض، فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية.

▪ ثانياً: المراجع الإنجليزية:

٥١- Behunin,K.(٢٠١٠م).Economic impact of youth Sports- Hosting Baseball and softball tournaments in amid-south Community, Arkansas state university.

٥٢- Kolter,P.&Armostrong.G.(٢٠٠١ م).principles of marketing, prentice hall,INC.

٥٣- Mcternan,J.(٢٠١١ م).The economic value of whitewater sports in the cache la povdrecanyon,Colorado, state university.

٥٤- Mongeon,K.(٢٠١٠م).Economic competition and the production of winning in professional sports-washing ion state university.

٥٥- Paulrud,A.(٢٠٠٤م).Economic valuation of sport- Fishing in Sweden; Empirical Findings and Methodological developments. Sverigeslantbrksuniversitet.(Sweden).

الملاحق

١ـ قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة " الاستبيان "

٢ـ استطلاع رأي المحكمين في محاور الاستبيان

٣ـ استطلاع رأي المحكمين في محاور وعبارات الاستبيان

٤ـ الاستبيان في صورته النهائية

٥ـ لوائح وأنظمة الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية

٦ـ المكاتبات الإدارية لتطبيق الدراسة خارج كليات جامعة أم القرى

ملحق (١)

قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة

"الاستبيان"

قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة " الاستبيان "

م	اسم المحكم	الدرجة العلمية	جهة الوظيفة
١-	الدكتور/توفيق ادريس البكري	أستاذ مساعد	كلية التربية/ جامعة أم القرى
٢-	الدكتور/ خالد عبد الرحمن الغامدي	أستاذ مشارك	قسم الجغرافيا /جامعة أم القرى
٣-	الدكتور/ عمرو حلمي زيدان	أستاذ	كلية التربية / جامعة أم القرى
٤-	الدكتور/علي الجفري	أستاذ مشارك	كلية التربية /جامعة الملك عبد العزيز
٥-	الدكتور/محمد سلامة	أستاذ مشارك	كلية التربية/جامعة أم القرى
٦-	الدكتور/محمد المري	أستاذ	كلية التربية /جامعة أم القرى
٧-	الدكتور / نبيل عبد المطلب	أستاذ مشارك	كلية التربية / جامعة أم القرى
٨-	الدكتور/ ياسر نور الدين	أستاذ مساعد	كلية التربية /جامعة الملك عبد العزيز
٩-	الدكتور / يحي محمد حسن	أستاذ	قسم النشاط / جامعة أم القرى
١٠-	الدكتور/يوسف عطية الثبيتي	أستاذ مساعد	كلية التربية / جامعة أم القرى

ملحق (٢)

استطلاع رأي المحكمين في محاور الاستبيان

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
الدراسات العليا
ماجستير الإدارة الرياضية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الدكتور الفاضل / حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة الرياضية من قسم التربية البدنية بكلية التربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة وعنوانها:

"معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية " وتهدف هذه الدراسة إلى:

١) التعرف على المعوقات (الإدارية، والقانونية، والفنية، والسياسية، والتمويلية، والقرارات التشجيعية، والوعي بالاستثمار الرياضي) التي تقابل المستثمر عند الدخول في مجال الاستثمار في الأندية الرياضية.

ونظرا لكون سعادتكم من ذوي الكفاءة والخبرة العلمية التي يستنار بها، فإنه من بالغ امتناني وعظيم سعادتي أن أضع بين يدي سعادتكم محاور هذه الاستبانة كأداة قياس ميدانية في صورتها الأولية راجيا منكم التكرم بالموافقة على تحكيمها، من حيث تحديد ملائمة المحاور للدراسة، ومدى وضوحها وسلامة صياغتها، وإبداء مقترحاتكم بالتعديل وإضافة ماترونة من مقترحات.

ولكم جزيل الشكر والاحترام

الاســـــــــــــم	
الـــتـــخصـــــص	
الـدرجـة الـعـلـمـيـة	
جـــهـــة الـــعـــمـــل	

الباحث
محمد عوضة الغامدي
Emil: m_a_afees@hotmail.com

محاور الاستبيان

م	المحور	مناسب	غير مناسب
١	المعوقات الإدارية.		
٢	المعوقات القانونية.		
٣	المعوقات الفنية.		
٤	المعوقات السياسية.		
٥	المعوقات التمويلية.		
٦	معوقات القرارات التشجيعية.		
٧	معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي.		

محاور أخرى ترون إضافتها في المحور:

.....

.....

.....

.....

ملحق (٣)

استطلاع رأي المحكمين في محاور وعبارات الاستبيان

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
الدراسات العليا
ماجستير الإدارة الرياضية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الدكتور الفاضل / حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة الرياضية من قسم التربية البدنية بكلية التربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة وعنوانها:

"معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية " وتهدف هذه الدراسة إلى:

١) التعرف على المعوقات (الإدارية، والقانونية، والفنية، والسياسية، والتمويلية، والقرارات التشجيعية، والوعي بالاستثمار الرياضي) التي تقابل المستثمر عند الدخول في مجال الاستثمار في الأندية الرياضية.

ونظرا لكون سعادتكم من ذوي الكفاءة والخبرة العلمية التي يستنار بها، فإنه من بالغ امتناني وعظيم سعادتي أن أضع بين يدي سعادتكم هذه الاستبانة كأداة قياس ميدانية في صورتها الأولية راجيا منكم التكرم بالموافقة على تحكيمها، من حيث تحديد ملائمة كل عبارة للمحور الذي تندرج تحته، ومدى وضوحها وسلامة صياغتها، وإبداء مقترحاتكم بالتعديل وإضافة ماترونة من مقترحات.

ولكم جزيل الشكر والاحترام

الاســـــــــــم	
الـــتـــخصـــص	
الـدرجـة الـعـلـمـيـة	
جـهـة الـعـمـل	

الباحث
محمد عوضه الغامدي
Emil: m_a_afees@hotmail.com

المحور الأول: المعوقات الإدارية.

م	العبارة	مناسبة	غير مناسبة
١	تعدد جهات الحصول على الموافقات واستصدار التصاريح.		
٢	عدم وجود جهة معينة لإصدار التصاريح اللازمة.		
٣	عدم وجود جهة حكومية لخدمة هذا النوع من الاستثمار.		
٤	عدم وجود تنسيق بين الجهات المختلفة لخدمة هذا النوع من الاستثمار.		
٥	طول الفترة الزمنية الخاصة لإصدار تصاريح الاستثمار في الأندية الرياضية.		
٦	التنبؤ بوجود مشاكل مهنية معقدة في هذا المجال.		
٧	عدم وجود جهة حكومية تختص بهذا النوع من الاستثمار في الأندية الرياضية.		
٨	صعوبة التعامل بين المسئولين عن الأندية الرياضة والمستثمرين.		
٩	الخوف من الإجراءات الروتينية المعقدة.		
١٠	عدم الثقة في كفاءة وإمكانيات وخبرة القائمين بإدارة الهيئات الرياضية.		
١١	عدم معرفة الخطوات اللازمة لكيفية الاستثمار في الأندية الرياضية.		
١٢	صعوبة التعامل بين المستثمر وبين المسئولين عن الأندية الرياضية.		
١٣	عدم الثقة في جدية اتخاذ القرار للقائمين بإدارات الأندية الرياضية.		
١٤	عدم وجود قواعد أساسية تحدد كيفية التعامل واتخاذ القرارات في الأمور المشتركة.		
١٥	عدم وجود خطة استثمارية توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها.		
١٦	عدم وجود كفاءات إدارية متخصصة في الاستثمار بالأندية الرياضية.		
١٧	عدم وجود قاعدة من البيانات تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري في الرياضة.		
١٨	قلة خبرة القائمين على إدارات الأندية الرياضية.		
١٩	عدم وجود بيئة أساسية للرياضة تساعد على الاستثمار المستمر المستقر.		
٢٠	التدخل الحكومي المستمر في شئون الأندية الرياضية.		
٢١	عدم وجود آلية واضحة ومدروسة للعمل بين المستثمر والمسئولين عن الأندية الرياضية.		
٢٢	عدم توفر الخبرات الإدارية والمالية العاملة بمجال الاستثمار الرياضي بالأندية.		
٢٣	عدم توفر الإداريين بالأندية ذوي القدرات التسويقية المميزة.		
٢٤	عدم استقرار أوضاع مجالس الإدارات القائمة على إدارة الأندية الرياضية الاستثمارية.		
٢٥	عدم توفر المتخصصين العاملين بالأندية الرياضية ذوي الاهتمامات الاستثمارية.		
٢٦	عدم وجود نظام مالي خاص وثابت بالمجال الرياضي.		
٢٧	صعوبة حساب التكلفة الفعلية السليمة التي تمكن من الاستثمار في الأندية الرياضية.		

عبارات أخرى ترون إضافتها في المحور:

المحور الثاني: المعوقات القانونية.

م	العبارة	مناسبة	غير مناسبة
١	عدم وجود تشريعات خاصة بهذا المجال ضمن مجالات الاستثمار.		
٢	عدم وجود ما ينص على الاستثمار في القوانين الخاصة بالأندية الرياضية.		
٣	عدم وجدود لوائح تنظم العمل الاستثماري في الأندية الرياضية.		
٤	عدم وجود قرارات وزارية تسمح للمستثمرين بالاستثمار في الأندية الرياضية.		
٥	عدم وجود قرارات وزارية توجه المستثمر للاستثمار في الأندية الرياضية.		
٦	عدم الإلمام بكيفية المعاملات القانونية بين المستثمر ورؤساء الأندية الرياضية.		
٧	التغيير المستمر وعدم ثبات رؤساء وإدارات الأندية الرياضية.		
٨	عدم تخصيص نسبة من الخطة الاستثمارية العامة للدولة للاستثمار في الأندية الرياضية.		
٩	رجوع ملكية الأندية الرياضية للحكومة.		
١٠	عدم ملائمة حجم الاستثمارات الخاصة بالأندية مع أهميتها الاقتصادية في الخطة الاستثمارية.		
١١	تحديد مصادر التمويل بالنسبة للأندية الرياضية.		
١٢	عدم وجود قرارات وزارية تسمح للأندية الرياضية باستثمار إمكانياتها.		
١٣	عدم الإلمام بكيفية المعاملة القانونية لمثل هذا النوع من الاستثمار.		
١٤	التغيير المستمر لمجالس الإدارات ورؤساء الأندية الرياضية وفقا للوائح الخاصة بالانتخابات.		
١٥	عدم وجود قانون يسمح باستثمار جميع مرافق الأندية الرياضية بكل احترافية.		
١٦	التمسك بحرفية القانون وكثرة القرارات التي تلغي استقلال الأجهزة الاقتصادية بالدولة.		
١٧	عدم وجود ضمانات كافية للرياضة للدخول في الاستثمار.		
١٨	لا تتيح التشريعات والقوانين واللوائح المالية الخاصة بالأندية فرصا كافية للاستثمار في الأندية الرياضية.		
١٩	المركزية في الرقابة تعمل على عزوف المستثمرين عن الاستثمارات في الأندية الرياضية.		

عبارات أخرى ترون إضافتها في المحور:

المحور الثالث: المعوقات الفنية.

م	العبارة	مناسبة	غير مناسبة
١	ندرة المتخصصين في مجال الاستثمار الرياضي.		
٢	قلة وجود المراكز المتخصصة في دراسة هذا النوع من الاستثمار.		
٣	عدم وجود الثقة الكافية في تحقيق مكاسب عن طريق الاستثمار في الأندية الرياضة.		
٤	عدم توافر البيانات الكافية التي تساعد على إجراء دراسات الجدوى السليمة.		
٥	عدم دقة البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها لتسهيل عملية الاستثمار.		
٦	صعوبة التسويق للمنتج الرياضي مثل (المباريات، المشروعات الرياضية، الفرق، أنشطة الأندية الرياضية ....).		
٧	صعوبة التحكم في تحديد الربح الممكن لكثرة العوامل المؤثرة فيه مثل (الجماهير، نوع اللعبة، الاستقرار الإداري، النتائج).		
٨	ضعف المستوى الفني للفرق الرياضية في الألعاب المختلفة بالأندية الرياضية.		
٩	صعوبة تحديد أشكال الاستثمار في الرياضة.		
١٠	قلة خبرة رجال الأعمال المستثمرين في المجال الرياضي.		
١١	عدم وجود القيادات الرياضية المؤهلة لكيفية التعامل مع المجال الاستثماري الرياضي.		
١٢	عدم وجود بنية أساسية للرياضة تساعد على الاستثمار طويل الأجل.		
١٣	الاعتقاد بأن الاستثمار في الأندية الرياضية ليس له عائد مادي كبير أو غير مجدي اقتصاديًا.		
١٤	قلة الأفكار المطبقة التي يمكن الاستفادة منها.		
١٥	قلة الأفكار التي يمكن أن تطبق في مجال الاستثمار في الأندية الرياضة.		
١٦	عدم وجود دراسات جدوى سابقة يمكن الاستفادة منها.		
١٧	صعوبة التكلفة الفعلية التي تمكن من الاستثمار في الأندية الرياضية.		
١٨	الشعور بأن الاستثمار في الرياضة ذو عائد مادي غير مجدي.		
١٩	الشعور بان العائد الاجتماعي يتحقق على المدى البعيد.		
٢٠	الشعور بأن العائد المادي يتحقق على المدى البعيد.		
٢١	ضعف العائد الاجتماعي من الاستثمار في الأندية الرياضة على الدولة.		
٢٢	صعوبة تحديد الهدف من وراء الاستثمار في الأندية الرياضية الرياضة.		
٢٣	صعوبة نقل بعض الأفكار الاستثمارية الخارجية (المراهنات) نظراً لاختلاف العادات والتقاليد وتحريمها دينياً في مجتمعنا.		
٢٤	صعوبة تحديد هامش الربح المتوقع في ضوء التكلفة المرتبطة (الشعبية، الجماهيرية، نوع النشاط، استقرار النظام الإداري، النتائج).		
٢٥	ندرة دراسات الجدوى الاقتصادية في الأندية الرياضية.		
٢٦	تدني مستوى جودة إدارة وتنظيم البطولات الرياضية والانجاز بها.		
٢٧	لا تستخدم الأندية التكنولوجيا الحديثة المعاصرة في الاستثمار.		

عبارات أخرى ترون إضافتها في المحور:

المحور الرابع: المعوقات السياسية.

م	العبارة	مناسبة	غير مناسبة
١	عدم وضع السياسة الرياضية في المملكة للاستثمار في تخطيطها.		
٢	عدم وجود سياسة استثمارية للرياضة في المملكة.		
٣	عدم وضوح سياسة الاستثمار الرياضية في المملكة.		
٤	الفارق الكبير بين أهداف الدولة من الرياضة والواقع الحالي للرياضة.		
٥	عدم وجود الاهتمام الكافي بالرياضة مثلها كمثل المجالات الأخرى.		
٦	عدم وجود الاهتمام الكافي للرياضة من الناحية الاقتصادية مثل المجالات الأخرى.		
٧	عدم وجود بنود تختص بالاستثمار الرياضي في القوانين المنظمة للجنة الأولمبية.		
٨	عدم وجود لوائح تنظم الاستثمار في الأندية الرياضية.		
٩	عدم صدور قرارات من الدولة تتيح للأندية الرياضية استثمار جميع مواردها.		
١٠	السياسة الاستثمارية للدولة غير موجهه نحو الأندية الرياضية.		
١١	عدم وضوح هدف الدولة من وراء الرياضة.		
١٢	عدم وجود أهداف للاستثمار في الأندية الرياضية في اللوائح العامة للاستثمار.		
١٣	عدم وجود سياسة رياضية ثابتة في المملكة.		
١٤	عدم تشجيع الأبطال الرياضيين وتكريمهم من القادة السياسية.		
١٥	عدم وضع الرياضة ضمن خطط التنمية الاستثمارية بالمملكة.		
١٦	لا تدعم القيادات السياسية للمنظومة الرياضية بشكل عام والأندية بشكل خاص.		
١٧	لا تتوفر الحوافز للمستثمرين السعوديين والأجانب لتوظيف أموالهم في الأندية الرياضية.		
١٨	عدم وجود تشجيع رسمي للقطاع الخاص للمساهمة بدور أساسي في التنمية الرياضية.		

عبارات أخرى ترون إضافتها في المحور:

المحور الخامس: المعوقات التمويلية.

م	العبارة	مناسبة	غير مناسبة
١	صعوبة الحصول على قروض تمنح لتيسير مثل هذا النوع من الاستثمار.		
٢	عدم اقتناع رجال المؤسسات المالية بالرياضة كمجال استثماري جيد.		
٣	عدم اقتناع رجال المؤسسات المالية بالعائد الذي يمكن أن يتحقق من الاستثمار في الأندية الرياضة.		
٤	عدم وجود ضمانات كافية لهذا النوع من الاستثمار.		
٥	عدم وجود نظام مالي خاص بالمجال الرياضي.		
٦	اعتماد الأندية الرياضية على التمويل من قبل اللجنة الأولمبية.		
٧	اعتماد الأندية الرياضية على التمويل الحكومي بشكل رئيسي.		
٨	وجود نظام مالي قائم على التجارة والاقتصاد في الأندية الرياضية.		
٩	عدم تأكد رجال الأعمال والمستثمرين من العوائد المالية المتوقع تحقيقها من الاستثمار في الأندية الرياضية.		
١٠	عدم قدرة المستثمر على تقديم ضمانات للمؤسسات المالية تضمن حقوقهم.		
١١	ضعف القروض الذي تقدمها المؤسسات المالية للمستثمر.		
١٢	عدم وجود تقارير تقدم للمؤسسات الملية تقييم سير وضع استثمار الشركة في الأندية الرياضية.		
١٣	عدم تقديم هبات مالية من الدولة لمن يريد الاستثمار في الأندية الرياضية.		
١٤	خوف المؤسسات المالية من إعطاء قروض لمثل هذا النوع من الاستثمار لعدم معرفة المجال.		
١٥	عدم إعطاء فترات زمنية كافية للمستثمر من قبل المؤسسات المالية لسداد القرض بكل يسر وسهولة.		
١٦	ارتفاع سعر الفائدة للقروض التي تمنحها المؤسسات المالية للمستثمرين في الأندية الرياضية.		
١٧	عدم توفر البيانات الكافية التي تساعد على إجراء دراسات الجدوى السليمة.		

عبارات أخرى ترون إضافتها في المحور:

المحور السادس: معوقات القرارات التشجيعية.

م	العبارة	مناسبة	غير مناسبة
١	عدم توفر أساليب التحفيز والتشجيع مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيض الضرائب المطبقة.		
٢	عدم وجود ما يشجع الاستثمار في اللوائح الرياضية.		
٣	عدم وجود ما يشجع الاستثمار في الأندية الرياضية في قانون الاستثمار.		
٤	عدم صدور قرارات اقتصادية تشجع المستثمر للدخول في المجال الرياضي.		
٥	عدم اتخاذ إجراءات تنفيذية من الحكومة تدل على الاهتمام بالاستثمار في الأندية الرياضة.		
٦	عدم وجود عنصر جذب للمستثمر في الرياضة نفسها.		
٧	عدم وجود دافع شخصي من المستثمرين للدخول في المجال الرياضي.		
٨	عدم وجود رؤية مستقبلية تدل على انتشار هذا النوع من الاستثمار على جميع الأنشطة والألعاب الرياضية بمختلف مستوياتها في المملكة.		
٩	الاهتمام الحالي للدولة بالرياضة لا يشجع على الاهتمام بالاستثمار في الرياضة مستقبلاً.		
١٠	عدم صدور قرارات تجذب المستثمر للرياضة مثل الإعفاءات الجمركية على الأدوات والمستلزمات الرياضية.		
١١	عدم وجود تشجيع رسمي للقطاع الخاص للمساهمة بدور أساسي في التنمية الرياضية من خلال الاستثمار في الأندية الرياضية.		
١٢	عدم وجود قرارات تحفز وترغب الجماهير لحضور المباريات في الملاعب.		
١٣	عدم وجود أهداف استثمارية داخل الأندية تحفز المستثمر.		
١٤	غياب الدعاية والإعلان الكافية التي تسوق للنادي الرياضي وتجذب المستثمر		
١٥	عدم وجود البيئة المناسبة في المملكة للاستثمار في الأندية الرياضية.		
١٦	عدم قيام الإعلام بدورة تجاه المستثمرين.		
١٧	عدم وجود قواعد أساسية تحدد كيفية التعامل واتخاذ القرار بين المستثمرين والقيادات الرياضية.		
١٨	صعوبة التسويق للمنتج الرياضي مثل (المباريات، الفرق، اللاعبين، المشروبات الرياضية).		

عبارات أخرى ترون إضافتها في المحور:

المحور السابع: معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي.

م	العبارة	مناسبة	غير مناسبة
١	عدم الاقتناع بالرياضة والدور الذي تلعبه في تنمية الفرد والمجتمع.		
٢	عدم الاقتناع بالرياضة كمجال من مجالات الاستثمار.		
٣	عدم اقتناع الجماهير بأهمية الاستثمار في الأندية الرياضة.		
٤	عدم وجود الوعي الكافي لدى المستثمرين لأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية.		
٥	عدم وجود الوعي الكافي لدى القائمين بإدارة الأندية الرياضية بالاستثمار الرياضي.		
٦	الاقتناع بأن المجالات الاستثمارية الأخرى أفضل من المجال الرياضي.		
٧	الاقتناع بأن الاستثمار في الرياضة يجب أن تقوم به الشركات نظرًا للتكلفة المالية العالية.		
٨	عدم الاقتناع بالرياضة كمصدر من مصادر الدخل بالنسبة للمستثمرين في الأندية الرياضية.		
٩	قلة الأنشطة الرياضية الجماهيرية التي يمكن الاستثمار فيها.		
١٠	الرياضة ليست المجال ذو الأولوية بالنسبة للاستثمار والمستثمرين.		
١١	الاعتقاد بأن هدف الرياضة ترفيهي وليس استثماري.		
١٢	غياب الوعي لدى الفرد والمجتمع بأهمية ودور الرياضة.		
١٣	الاعتقاد بأن الاستثمار في الرياضة يجب أن يقوم به أفراد ذو علاقة بالرياضة.		
١٤	عدم وجود الوعي الكافي لدى المسئولين عن الرياضة بالاستثمار الرياضي.		
١٥	الاقتناع بأن الاستثمار في الرياضة يجب أن يقوم به أفراد ذو علاقة بالرياضة.		
١٦	عدم الاقتناع بالرياضة كمصدر من مصادر الدخل بالنسبة للدولة.		
١٧	الاقتناع بأن الرياضة كمجال استثماري وحده لا يكفي وأنه يجب الدخول في مجال آخر أساسي ثم المجال الرياضي بجانبه.		
١٨	عدم استمرار الإقبال الجماهيري على الألعاب والأنشطة الرياضية بصورة مستديمة.		
١٩	عدم ممارستك للرياضة من قبل أو لعدم وجود ارتباط بها بأي صورة من الصور.		
٢٠	عدم وجود أفكار ايجابية في الاستثمار بالأندية الرياضية بدولة المملكة.		
٢١	الاعتقاد بان الاستثمار في الرياضة يجب أن تقوم به الشركات نظرا لعدم الخبرة وقلة التمويل.		
٢٢	الاعتقاد بان فرص الاستثمار في المجالات الأخرى أفضل من استثمار الأندية الرياضية.		
٢٣	نقص الوعي الاستثماري لدى مسئولي الأندية الرياضية.		
٢٤	عدم وجود الوعي لدى القائمين على إدارة اللجنة الاولمبية بأهمية الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية.		
٢٥	غياب الدورات والندوات التوعوية بأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية.		
٢٦	قلة البرامج الإعلامية عن المجال الرياضي للأنشطة الرياضية المختلفة.		
٢٧	لا تتيح المحطات التلفزيونية المتخصصة للرياضة بث جميع الأنشطة الرياضية.		
٢٨	عدم استمرار الإقبال الجماهيري على الألعاب والأنشطة الرياضية بصورة مستمرة.		

عبارات أخرى ترون إضافتها في المحور:

ملحق (٤)

الاستبيان في صورته النهائية

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
الدراسات العليا
ماجستير الإدارة الرياضية

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الأخ الفاضل / محمد الشهري حفظكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة الرياضية من قسم التربية البدنية بكلية التربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة وعنوانها:

"معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية " وتهدف هذه الدراسة إلى:

التعرف على المعوقات (الإدارية، والقانونية، والفنية، والسياسية، والتمويلية، والقرارات التشجيعية، والوعي بالاستثمار الرياضي) التي تقابل المستثمر عند الدخول في مجال الاستثمار في الأندية الرياضية.

آمل التكرم بمنحي جزءاً من وقت سعادتكم الثمين في تعبئة الاستبانة المرفقة، بوضع إشارة (✓) في المربع مقابل كل فقرة حسب ما تراه صحيحاً، واشكر لكم تعاونكم وأؤكد لسعادتكم أن إجابتكم ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر والاحترام

الاسم	
جهة الاستثمار	
الوظيفة	
عدد الدورات	

الباحث
محمد عوضة الغامدي

Emil:m_a_afees@hotmail.com

المحور الأول: المعوقات الإدارية.

م	العبارة	موافق	إلى حدٍ ما	غير موافق
١	تعدد جهات الحصول على الموافقات واستصدار التصاريح.			
٢	التدخل الحكومي المستمر في شئون الأندية الرياضية.			
٣	التغيير المستمر وعدم ثبات رؤساء وإدارات الأندية الرياضية.			
٤	عدم وجود تنسيق بين الجهات المختلفة لخدمة الاستثمار في الأندية الرياضية.			
٥	طول الفترة الزمنية الخاصة لإصدار تصاريح الاستثمار في الأندية الرياضية.			
٦	صعوبة حساب التكلفة الفعلية السليمة التي تمكن من الاستثمار في الأندية الرياضية.			
٧	عدم استقرار أوضاع مجالس الإدارات القائمة على إدارة الأندية الرياضية.			
٨	صعوبة التعامل بين المسئولين عن الأندية الرياضة والمستثمرين.			
٩	قلة خبرة القائمين على إدارات الأندية الرياضية.			
١٠	عدم الثقة من قبل المستثمر في كفاءة وخبرة القائمين بإدارة الهيئات الرياضية.			
١١	عدم توفر الخبرات الإدارية والمالية والمتخصصين العاملين بالأندية الرياضية ذوي الاهتمامات الاستثمارية.			
١٢	عدم وجود كفاءات إدارية متخصصة في الاستثمار بالأندية الرياضية.			
١٣	عدم الثقة في جدية اتخاذ القرار للقائمين بإدارات الأندية الرياضية.			
١٤	عدم وجود قواعد أساسية تحدد كيفية التعامل واتخاذ القرارات في الأمور المشتركة.			
١٥	عدم وجود خطة استثمارية توضح نوع ومكان الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها.			

المحور الثاني: المعوقات القانونية.

م	العبارة	موافق	إلى حدٍ ما	غير موافق
١	وجود نصوص عن الاستثمار في القوانين الخاصة بالأندية الرياضية لا تفعل.	.		
٢	عدم وجدود لوائح تنظم العمل الاستثماري في الأندية الرياضية.			
٣	لا تتيح التشـريعات والقوانين واللوائح المالية الخاصـة بالأندية فرصـاً كافية للاسـتثمار في الأندية الرياضية.			
٤	عدم وجود ضمانات كافية للمستثمر للدخول في الاستثمار في الأندية الرياضية.			
٥	التمسك بحرفية القانون وكثرة القرارات التي تلغي استقلال الأجهزة الاقتصادية بالدولة.			
٦	عدم تخصيص نسبة من الخطة الاستثمارية العامة للدولة للاستثمار في الأندية الرياضية.			
٧	رجوع ملكية الأندية الرياضية للحكومة.			
٨	عدم ملائمة حجم الاستثمارات الخاصة بالأندية مع أهميتها الاقتصادية.			
٩	عدم وجود قانون يسمح باستثمار جميع مرافق الأندية الرياضية بإدارة محترفة.			
١٠	عدم وجود قرارات وزارية تسمح للأندية الرياضية باستثمار إمكانياتها.			
١١	عدم الإلمام بكيفية المعاملة القانونية لمثل هذا النوع من الاستثمار.			
١٢	المركزية في الرقابة تعمل على عزوف المستثمرين عن الاستثمارات في الأندية الرياضية.			

المحور الثالث: المعوقات الفنية.

م	العبارة	موافق	إلى حدٍ ما	غير موافق
١	ندرة المتخصصين في مجال الاستثمار الرياضي.			
٢	قلة وجود المراكز المتخصصة في دراسة هذا النوع من الاستثمار الرياضي.			
٣	لا تستخدم الأندية التكنولوجيا الحديثة المعاصرة في الاستثمار الرياضي في الأندية.			
٤	عدم توافر البيانات الكافية التي تساعد على إجراء دراسات الجدوى السليمة.			
٥	عدم دقة البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها لتسهيل عملية الاستثمار الرياضي في الأندية.			
٦	صعوبة تسويق المنتج الرياضي مثل (المباريات، المشروعات الرياضية، الفرق، أنشطة الأندية الرياضية).			
٧	تدني مستوى جودة إدارة وتنظيم البطولات الرياضية بشكل عام.			
٨	ضعف المستوى الفني للفرق الرياضية في الألعاب المختلفة بالأندية الرياضية.			
٩	صعوبة تحديد هامش الربح المتوقع في ضوء التكلفة المرتبطة (الشعبية، الجماهيرية، نوع النشاط، استقرار النظام الإداري، النتائج).			
١٠	قلة خبرة رجال الأعمال المستثمرين في المجال الرياضي.			
١١	عدم وجود القيادات الرياضية المؤهلة لكيفية التعامل مع المجال الاستثماري الرياضي.			
١٢	عدم وجود بنية أساسية للرياضة تساعد على الاستثمار طويل الأجل.			
١٣	عدم وجود دراسات جدوى سابقة يمكن الاستفادة منها.			
١٤	عدم وجود الثقة الكافية في تحقيق مكاسب عن طريق الاستثمار في الأندية الرياضية.			

المحور الرابع: المعوقات السياسية.

م	العبارة	موافق	إلى حدٍ ما	غير موافق
١	عدم وجود سياسة استثمارية للرياضة في المملكة.			
٢	الفارق الكبير بين أهداف الدولة من الرياضة والواقع الحالي للرياضة.			
٣	عدم وجود الاهتمام الكافي بالرياضة مثلها كمثل المجالات الأخرى.			
٤	عدم وجود تشجيع رسمي للقطاع الخاص للمساهمة بدور أساسي في التنمية الرياضية.			
٥	لا تتوفر الحوافز للمستثمرين السعوديين والأجانب لتوظيف أموالهم في الأندية الرياضية.			
٦	عدم صدور قرارات من الدولة تتيح للأندية الرياضية استثمار جميع مواردها بلا قيود.			
٧	السياسة الاستثمارية للدولة غير موجهه نحو الأندية الرياضية.			
٨	عدم وضع الرياضة ضمن خطط التنمية الاستثمارية بالمملكة.			
٩	عدم وجود أهداف للاستثمار في الأندية الرياضية في اللوائح العامة للاستثمار.			
١٠	عدم وجود سياسة رياضية ثابتة في المملكة.			

المحور الخامس: المعوقات التمويلية.

م	العبارة	موافق	إلى حدٍ ما	غير موافق
١	صعوبة الحصول على قروض تمنح لتيسير مثل هذا النوع من الاستثمار.			
٢	عدم اقتناع رجال المؤسسات المالية بالرياضة كمجال استثماري جيد.			
٣	عدم وجود ضمانات كافية لهذا النوع من الاستثمار.			
٤	عدم توفر البيانات الكافية التي تساعد على إجراء دراسات الجدوى السليمة.			
٥	ارتفاع سعر الفائدة للقروض التي تمنحها المؤسسات المالية للمستثمرين في الأندية الرياضية.			
٦	اعتماد الأندية الرياضية على التمويل الحكومي بشكل رئيسي.			
٧	عدم إعطاء فترة سماح كافية للمستثمر من قبل المؤسسات المالية لسداد القرض بكل يسر وسهولة.			
٨	عدم ثقة المؤسسات المالية من إعطاء قروض لمثل هذا النوع من الاستثمار الرياضي.			

المحور السادس: المعوقات التشجيعية.

م	العبارة	موافق	إلى حدٍ ما	غير موافق
١	عدم توفر أساليب التحفيز والتشجيع مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيض الضرائب المطبقة.			
٢	عدم وجود قواعد أساسية تحدد كيفية التعامل واتخاذ القرار بين المستثمرين والقيادات الرياضية.			
٣	عدم قيام الإعلام بدورة تجاه المستثمرين.			
٤	عدم صدور قرارات اقتصادية تشجع المستثمر للدخول في المجال الرياضي.			
٥	عدم اتخاذ إجراءات تنفيذية من الحكومة تدل على الاهتمام بالاستثمار في الأندية الرياضة.			
٦	عدم وجود دافع شخصي من المستثمرين للدخول في المجال الرياضي.			
٧	عدم وجود رؤية مستقبلية تدل على انتشار هذا النوع من الاستثمار على جميع الأنشطة والألعاب الرياضية بمختلف مستوياتها في المملكة.			
٨	عدم وجود البيئة التحفيزية في المملكة للاستثمار في الأندية الرياضية.			
٩	عدم وجود تشجيع رسمي للقطاع الخاص للمساهمة بدور أساسي في التنمية الرياضية من خلال الاستثمار في الأندية الرياضية.			
١٠	عدم وجود قرارات تحفز وترغب الجماهير لحضور المباريات في الملاعب.			
١١	عدم وجود أهداف استثمارية داخل الأندية تحفز المستثمر.			
١٢	غياب الدعاية والإعلان الكافية التي تسوق للنادي الرياضي وتجذب المستثمر.			

المحور السابع: معوقات الوعي بالاستثمار الرياضي.

م	العبارة	موافق	إلى حدٍ ما	غير موافق
١	عدم الاقتناع بالرياضة والدور الذي تلعبه في تنمية الفرد والمجتمع.			
٢	عدم وجود الوعي الكافي لدى المستثمرين والمسئولين لأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية.			
٣	عدم وجود الوعي الكافي لدى القائمين بإدارة الأندية الرياضية بالاستثمار الرياضي.			
٤	اقتناع المستثمر بأن المجالات الاستثمارية الأخرى أفضل من مجال الاستثمار الرياضي.			
٥	لا تتيح المحطات التلفزيونية المتخصصة للرياضة بث جميع الأنشطة الرياضية.			
٦	الرياضة ليست المجال ذو الأولوية بالنسبة للاستثمار والمستثمرين.			
٧	غياب الوعي لدى الفرد والمجتمع بأهمية ودور الرياضة.			
٨	غياب الدورات والندوات التوعوية بأهمية الاستثمار في الأندية الرياضية.			
٩	عدم وجود الوعي لدى القائمين على إدارة اللجنة الاولمبية بأهمية الاستثمار الرياضي بالأندية الرياضية.			
١٠	عدم استمرار الإقبال الجماهيري على الألعاب والأنشطة الرياضية بصورة مستمرة.			

ملحق (٥)

لوائح وأنظمة الأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية

الأندية الرياضية الحكومية:

لوائح وأنظمة الأندية الرياضية:

مادة (١) التعاريف العامة:

الدولة	المملكة العربية السعودية.
الرئيس العام	الرئيس العام لرعاية الشباب.
الجهة المختصة	الرئاسة العامة لرعاية الشباب.
الإدارة المختصة	إدارة الأندية والاتحادات الرياضية.
المكتب	المكتب الرئيسي أو الفرعي لرعاية الشباب الذي يتبعه النادي.
النادي	نادي .....
الاتحادات	الاتحادات الرياضية الأهلية بالمملكة.
الجمعية العمومية	الجمعية العمومية للنادي.
المجلس	مجلس إدارة النادي.
المكتب التنفيذي	المكتب التنفيذي للنادي. (الرئاسة،١٩٩٦م، ص١٨)

مادة (٢) التعريف الخاص:

النادي مؤسسة تربوية رياضية ثقافية اجتماعية ذات شخصية اعتبارية ترعاها الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وتهدف إلى المساهمة في إعداد المواطن الصالح من خلال النشاطات والبرامج المناسبة بما يتلاءم مع العقيدة الإسلامية والأهداف العامة للدولة. (الرئاسة،١٩٩٦م، ص١٨)

مادة (٣) الأهداف هي:

١/٣ المساهمة في إعداد المواطن الصالح، ودعم القيم الروحية والأخلاقية والروح الرياضية، ونشر الألعاب الرياضية وتنشيطها، ورفع المستوى الرياضي والفني لدى الرياضي والفني لدى الرياضيين، واستثمار النشاطات الرياضية والثقافية والاجتماعية بالتعاون مع الاتحادات والهيئات ذات العلاقة.

٢/٣ تأكيد العلاقة بين الأندية والاتحادات والهيئات، والتنسيق فيما بينهما لتنفيذ نشاطاتها.

٣/٣ استثمار إمكانات النادي بالطرق المشروعة بما يكفل تحقيق دخل ثابت ودائم للنادي.

٣/ ٤ المساهمة في المناسبات العامة من خلال إعداد برامج ونشاطات مناسبة.

مادة (٤): وسائل تحقيق الأهداف:

للنادي اتخاذ كافة الوسائل الممكنة وفق الإمكانات المتاحة له لتحقيق أهدافه وعلى الأخص في:

١/٤ المشاركة في برامج ونشاطات الاتحادات والهيئات الرياضية والثقافية والاجتماعية المعتمدة محليًا وإقليميًا وقارياً ودولياً وأولمبياً.

٢/٤ تنظيم وتنفيذ دورات وندوات ونشاطات رياضية وثقافية واجتماعية.

٣/٤ تشجيع توثيق الصلات والعلاقات مع الأندية الأخرى من خلال تبادل الخبرات والدوريات والنشرات معها والمشاركة في نشاطاتها العامة.

٤/٤ تشكيل لجان دائمة معاونة لتنظيم النشاطات العلمية والفنية والاجتماعية والثقافية والرياضية بهدف تنمية مواهب الأعضاء واستثمار أوقات فراغهم.

٥/٤ تشكيل الفرق الرياضية طبقاً للأنظمة واللوائح المعتمدة.

(الرئاسة العامة ،١٩٩٦م، ص٢٠)

اللائحة المالية للنادي:

الواردات، المصروفات، الميزانية، الممتلكات.

إيرادات النادي:

مادة (١): تتكون إيرادات النادي من:

١. إعانة الجهة المختصة.
٢. رسوم الانتساب والاشتراكات.
٣. دخل المباريات والحفلات والملاعب والألعاب.
٤. إيرادات المقصف والمطعم.
٥. تأجير الممتلكات.
٦. التبرعات والهبات المالية والعينية المشروعة.
٧. الإعلان والتسويق وحقوق النقل التلفزيوني والإذاعي.
٨. الإيرادات الأخرى المشروعة.

مادة (٢):

تودع أموال النادي النقدية باسمه في أحد المصارف في مدينة النادي أو في أقرب بلدة منه إذا تعذر ذلك وتخطر الجهة المختصة باسم المصرف أو الفرع ورقم الحساب ولا يجوز فتح حساب آخر إلا بموافقة الجهة المختصة.

مادة (٣):

تستحصل إيرادات النادي النقدية بموجب سند قبض من أصل وصورة وبأرقام متسلسلة موقع عليه بالاستلام من أمين الصندوق ويتم إيداعها بحساب النادي لدى البنك وتسجل في سجلات النادي المالية.

مادة (٤):

يقوم مجلس الإدارة بإرسال نماذج من توقعات الرئيس ونائبه وأمين الصندوق إلى المصرف المحدد بعد اعتمادها من قبل الجهة المختصة.

مادة (٥):

لمجلس الإدارة بقرار منه تحديد رسم الانتساب بما لا يقل عن ٢٠٠ ريال تدفع مرة واحدة عند تقديم طلب العضوية.

مادة (٦):

لمجلس الإدارة بقرار منه تحديد رسوم الاشتراك بما لا يقل عن ٢٤٠ ريال سنوياً للعضو العامل (أما أعضاء الشرف فتحدد رسوم عضويتهم وفق لائحة هيئة أعضاء الشرف).

مادة (٧):

لمجلس الإدارة بقرار منه تحديد رسوم الاشتراك الشهرية أو السنوية للأعضاء المنتسبين بما لا يقل عن ضعف رسوم العضو العامل. (الرئاسة العامة،١٩٩٦م، ص٧٨)

مصروفات النادي:

مادة (٨): تتكون مصروفات النادي من:

رواتب وأجور ، مياه وإنارة ومحروقات ، بريد وهاتف وبرقيات وخدمات الاتصالات الأخرى ، ترميم وصيانة ، نفقات تنفيذ الأنشطة بما في ذلك سكن وإعاشة و تنقلات الفرق المشاركة في الأنشطة المختلفة ،أدوات مكتبية و رياضية و مطبوعات و أجهزة ،اشتراكات في الاتحادات الرياضية و غيرها ، اشتراكات صحف و مجلات ، أثاث ،نفقات العلاج ، بدلات تمثيل و انتقالات واركابات و سكن و إعاشة و انتدابات ، المكافآت و المساعدات الواردة بلائحة النادي الداخلية و المعتمدة من الرئاسة ، تأمين وسائل النقل و قطع غيار ، تأمين الكؤوس و الميداليات و الأعلام الخاصة بالنادي ،نثريات .

مادة (٩):

لا يجوز صرف أي مبلغ إلا بقرار من مجلس إدارة النادي وفي حدود الأنظمة والتعليمات الصادرة بذلك.

مادة (١٠):

لا يصرف أي مبلغ إلا بأمر صرف موقع من رئيس النادي أو نائبه في حالة غيابه وأمين الصندوق ويتضمن ملخص موضوع الصرف وصافي القيمة.

مادة (١١):

يرفق بأمر الصرف المستندات المؤيدة لصرف المبلغ وهي:

الفاتورة الأصلية موقعه من البائع باستلام المبلغ ومختومة بختم المحل.

استلام ما تم تأمينه وإدخال العينات للمستودع.

مادة (١٢):

يتم شراء مستلزمات النادي بأحد الطرق التالية:

الشراء المباشر بما لا يتجاوز عشرين ألف ريال.

ما زاد عن عشرين ألف ريال إلى خمسين ألف فيكون بموجب تسعيرات يؤخذ باقلها سعراً.

ما زاد عن خمسين ألف ريال إلى نصف مليون فيكون بموجب تسعيرات توضع داخل ظرف مختوم وتفتح عن طريق لجنة من النادي.

ما زاد عن نصف مليون فيكون عن طريق لجنة ومندوب من الجهة المختصة.

يفضل شراء المنتجات المحلية ومراعاة عدم تعرض ذلك مع المصلحة العامة.

مادة (١٣):

يكتفي بمحضر ممن قام بالصرف في حالة تعذر الحصول على فاتورة مثل شراء طوابع البريد والانتقالات وما شابه ذلك مع تصديق رئيس النادي وأمين الصندوق على ذلك.

مادة (١٤):

يجوز لأمين الصندوق بقرار من مجلس الإدارة الاحتفاظ بسلفة مستديمة لا تزيد عن عشرة آلاف ريال للمصروفات الطارئة ويمكن استعاضة ما صرف منها بعد تقديم مستندات صرف لا تقل عن خمسة آلاف ريال.

مادة (١٥):

يجوز بقرار من مجلس الإدارة صرف سلفة مؤقتة في الحالات التي تقضي طبيعة العمل ذلك مثل الرحلات والمعسكرات والدورات التدريبية وغيرها على أن يتم الصرف في حدود القواعد المنصوص عنها في هذه اللائحة وشريطة تسوية حسابات السلفة فور انتهاء الغرض الذي صرفت من أجله.

مادة (١٦):

يتحمل النادي مصروفات مندوبية للمهمات الخاصة به كما لا يجوز إيفاد أي مندوب لخارج المملكة لأي غرض كان إلا بموافقة الجهة المختصة.

مادة (١٧):

يؤمن النادي السكن والإعاشة والتنقلات للمنتدبين في مهمات للنادي خارج مدينة مقره ويصرف لكل منتدب يومياً مبلغ مصروف جيب قدره (١٠٠ريال) في الداخل و(٢٠٠ريال) خارج المملكة.

مادة (١٨):

يصرف تذكرة سفر للمنتدبين في مهمات للنادي بالدرجة الأولى للرئيس وبدرجة الأفق لأعضاء مجلس الإدارة وبالدرجة السياحية لما سواهم.

مادة (١٩):

يتحتم على المندوبين المرافقين لفرق النادي المختلفة (إداريين، مدربين، عمال) السكن والإقامة في الأماكن المؤمنة لهم. (الرئاسة العامة، ١٩٩٦م، ص٨١-٨٢)

ميزانية النادي:

مادة (٢٠):

تتكون ميزانية النادي من الأبواب التالية:

١. الباب الأول يشمل الرواتب والأجور والبدلات والمكافآت والانتدابات.

٢. الباب الثاني يشمل تأمين وسائل النقل وصيانتها والمحروقات وصيانة الأجهزة والمعدات والبرق والبريد والهاتف والأثاث والمستلزمات المكتبية.

٣. الباب الثالث يشمل نفقات النشاطات المختلفة ومستلزماتها.

٤. الباب الرابع يشمل الصيانة والترميم والمشاريع المعتمدة.

مادة (٢١):

تبدأ السنة المالية للنادي مع بداية السنة المالية للدولة.

مادة (٢٢):

يعد أمين الصندوق بالتعاون مع أمين عام النادي مشروع الميزانية القادمة والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية تمهيداً لتقديمه لمجلس الإدارة.

مادة (٢٣):

لا يجوز بعد التصديق على الميزانية صرف أي مبلغ من غير الباب المخصص له.

مادة (٢٤):

يجوز لمجلس الإدارة النقل من بند إلى آخر داخل الباب الواحد وفق الآتي:

١. يمكن تغذية البند من بند آخر مرة واحدة وبنسبة ٥٠% من أصل اعتماده.

٢. عندما تدعو الحاجة إلى تغذية البند بأكثر من ٥٠% فيستلزم الأمر موافقة الجهة المختصة.

مادة (٢٥):

النقل من باب إلى باب لا يتم إلا بموافقة الجهة المختصة. (الرئاسة العامة،١٩٩٦م، ص٨٥)

ممتلكات النادي:

مادة (٢٦):

تشمل ممتلكات النادي الأموال النقدية والمباني والمنشآت والأراضي والأجهزة والأدوات والملابس والأثاث ووسائل النقل وما في مستواها.

مادة (٢٧):

لا يحق لأعضاء النادي بيع شيء من ممتلكات النادي إلا بموافقة الجهة المختصة.

مادة (٢٨):

كل من يتسبب في ضياع أو إتلاف شيء من ممتلكات النادي يكون ملزماً بدفع قيمته أو إصلاحه حسب رأي مجلس الإدارة أو الجهة المختصة.

مادة (٢٩):

تسجل جميع ممتلكات النادي حسب تصنيفها في سجلات معتمدة وبأرقام مسلسلة في المستودع.

مادة (٣٠):

تشكل لجنة بقرار من مجلس الإدارة للجرد السنوي أو المفاجئ عند الضرورة ويرفع تقريرها لمجلس الإدارة في مدة أقصاها ١٥ يوم من تاريخ التكليف.

مادة (٣١):

يمسك أمين الصندوق أو أمين المستودع المكلف من مجلس الإدارة سجلات العينية يثبت فيها الوارد والمنصرف من هذه العهد.

مادة (٣٢):

يكلف مجلس الإدارة من يراه لإجراء الجرد في نهاية كل عام.

مادة (٣٣):

تخضع جميع المعاملات المالية للتدقيق والمراقبة الدورية والمفاجئة من قبل مندوبي الجهة المختصة.

مادة (٣٤):

يوضح مندوبو الجهة المختصة للمسئولين في النادي ملاحظاتهم خطياً إلا ما كان ذو صفة سرية.

مادة (٣٥):

على أمين الصندوق مراجعة الحساب الختامي ورفع تقرير شامل عن مالية النادي لمجلس الإدارة لعرضه على الجمعية العمومية.

مادة (٣٦):

يجب الالتزام بالعمل وفق نماذج السجلات والأوراق والإيصالات المالية التي تضعها الجهة المختصة.

مادة (٣٧):

يحق لمجلس الإدارة اتخاذ القرارات في الأمور المالية التي لم تتعرض لها هذه اللائحة على أن تعرض على الجهة المختصة وإذا لم تعترض عليها خلال ٣٠ يوماً من تاريخ التبليغ اعتبرت سارية المفعول.

مادة (٣٨):

لا يجوز للنادي إقامة المنشآت والملاعب إلا بعد توفير المبالغ اللازمة لتنفيذها والحصول على موافقة الجهة المختصة بعد رفع الرسومات والمخططات اللازمة لذلك.

مادة (٣٩):

للجهة المختصة حق تفسير وتعديل أحكام هذه اللائحة وهي المرجع للفصل في كل ما لم يرد ذكره. (الرئاسة العامة ،١٩٩٦م، ص٨٨)

ملحق (٦)

المكاتبات الإدارية لتطبيق الدراسة خارج كليات جامعة أم القرى